Quarterly refereed journal for studies & research (Educational & Human Sciences) No. 27

ISSN (Print) **2596 – 7517**
ISSN (Online) **2597 – 307X**

FULL PAPER

Causes and Remedies of Economic Crises in Sudan (2012-2025)

مسببات ومعالجات الأزمة الاقتصادية في السودان (2012-2025)

إعداد
د. قاسم الفكي علي
قسم الاقتصاد التطبيقي
كلية الدراسات التجارية
جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

Abstract

: The present Research paper aims at exploring the historical root causes of economic crises coupled with fast deterioration in the standards of living in Sudan with its cumulative negative reflection on the value of the national currency, coinciding with the mounting trend in costs of living due to consistent booming in the prices of consumption goods during (2012-2025), all that with the purpose of suggesting the necessary effective corrective measures for these problems. The Research used both the descriptive - analytical and historical methods, by depending on secondary as well as primary data, supplemented by the researcher's observations. The Research ascertains many findings, the most important of which is that, the cumulative impact of economic liberalization decisions overlapping with the impact of the ongoing war, being resulted in a huge gap in the costs of living nearing almost 99% caused by increasing rates in the prices of consumption goods in general, ranging minimally and maximumly between 6,000 and 20,000 times for the selected 20 goods comparing with its prevailing prices in the base year (2012), putting into consideration the facts of low wage and limited income of majority population. In conclusion, the paper emphasized an immediate intervention of the government to adopt the suggested remedies that presented in a format of implementable matrix including an immediate emergency measures to be followed by comprehensive sustainable solutions for the existing economic crises in Sudan that being persisting for more than 10 years.

Keywords: :Causes, Remedies, Economic crises, Economic liberalization ,War, Value of currency , Costs of living and deterioration in the standards of living..

المستخلص

هدفت الورقة البحثية الحالية إلى إستكشاف جذور مسببات الأزمة الاقتصادية التاريخية، المصحوبة بالتدهور المتسارع في المستوى المعيشي في السودان، بانعكاساتها السالبة على قيمة العملة الوطنية، تزامناً مع التصاعد المضطرد في تكلفة المعيشة، نتيجة الارتفاع المستمر في أسعار السلع الاستهلاكية خلال (2012 – 2025) وذلك بغرض تقديم مقترحات المعالجات التصحيحية الضرورية الفاعلة لهذه المشكلات. استخدم البحث المنهجين الوصفي التحليلي والتاريخي، بالاعتماد على المعلومات الثانوية والأولية المسنودة بملاحظات الباحث .توصل البحث إلى عدة نتائج أهمها، إن التأثيرات التجميعية لقرارات التحرير المتداخلة مع أثر الحرب الدائرة حالياً، افضت إلى فجوة كبيرة في تكاليف المعيشة بلغت تقريباً 99%– تسببت فيها المعدلات المتزايدة في أسعار السلع الاستهلاكية، والتي تراوحت ما بين 6,000 و 20,000 ضعف للحدين الأدنى و الأعلى على التوالي مقارنة بالأسعار السائدة في سنة الأساس (2012) بوضع الاعتبار لحقائق ضعف الأجور وقلة الدخول لغالبية السكان. كخلاصة، شددت الورقة على ضرورة التدخل العاجل من الحكومة لتبني مقترحات المعالجات التي عرضت في شكل مصفوفة قابلة للتنفيذ تحتوي على إجراءات اسعافية عاجلة تتبعها معالجات شاملة ومستدامة للأزمة الاقتصادية الماثلة في السودان والمستمرة لأكثر من عشر أعوام.

الكلمات المفتاحية: المسببات، المعالجات، الأزمات الاقتصادية، التحرير الإقتصلدي، الحرب، قيمة العملة، تكلفة المعيشة وتدهور المستويات المعيشية.

1. المقدمة:

ظل الاقتصاد السوداني ولسنين عدداً يدار بالاساليب التقليدية التجريبية المخالفة للمنهاج العلمي التطبيقي، المفعّل للإدارة الرشيدة للشئون الاقتصادية القومية، تخطيطاً، تنفيذاً، متابعةً، تقييماً وتقويماً، تكيفاً مع ظروف تقلبات الأحوال المحلية والإقليمية والدولية، بقراءات علمية ذهنية دقيقة وإستشراف مستقبلي ثاقب لمآلات القرارات الاقتصادية المتخذة في جانبيها الايجابي والسلبي.

بتتبع الحركة الاقتصادية في الأسواق من خلال تجارب التعايش المحلي والمسنودة بمعلومات بعض التقارير الدورية الرسمية. (تقرير التنمية البشرية،2022. 2012) بالاضافة لاستعراض المساهمات العلمية السابقة من بحوث ودراسات وتقارير دورية بموضوعاتها التي ركزت على التعاطي مع الأزمة الاقتصادية في السودان خلال فترة البحث (2012–2025) وقد تمكن الباحث من الوقوف على بعضها وشملت الآتي:

1. الأزمة الاقتصادية في السودان :أسبابها وتأثيراتها"، دراسة نشرت في مجلة" الاقتصاد السوداني"، العدد12 ، 2015. (Abdullah, 2015)
2. "تأثير الأزمة الاقتصادية على الفقر في السودان"، دراسة نشرت في مجلة" التنمية الاقتصادية"، العدد 20, 2018. (Mohammed, 2018) .
3. "الأزمة الاقتصادية في السودان :تحليل السياسات الاقتصادية"، دراسة نشرت في مجلة" السياسات الاقتصادية"، العدد15 ، 2020. (Ahmed, 2020) .
4. الأزمة الإقتصادية في السودان. تقرير نشره البنك الدولي. (World Bank, 2022)
5. الأزمة الإقتصادية في السودان. تقرير نشره برنامج الأمم المتحدة للتنمية
https://www.undp.org/content/undp/en/home/countryinfo/sudan/economic-crisis-in-sudan.html
6. الأزمة الإقتصادية في السودان. دراسة نشرها مركز الدراسات الإقتصادية بجامعة الخرطوم.
https://www.uofk.edu.sd/ces/publications/study-on-the-economic-crisis-in-sudan

نجد أن البحوث والدراسات والتقارير المشار إليها عاليه قد تناولت محتوياتها، مفردات موضوعات مختلفة تتعلق بالازمات الاقتصادية في السودان واقتصرت في تحليلاتها على فترات زمنية محددة توصلت إلى نتائج هامة قدمت على أساسها توصيات فاعلة كمعالجات لمشكلاتها البحثية ولكن بدون تقديم تفاصيل دقيقة للخطوات والاجراءات الضرورية لتنفيذها، عليه، فإن البحث الحالي قد تميزت عن الدراسات السابقة بالحداثة والشمول الزمني والتحليل الشامل للأزمات الاقتصادية السودانية ومسبباتها مع تقديم مقترحات معالجات تفصيلية حولت إلى مصفوفة عملية قابلة للتنفيذ، وهذا في جملة خلاصته أضحى بمثابة الفجوة التي سعى البحث الحالي لتغطيتها.

اتضح جلياً من خلال خلاصات نتائج الدراسات المذكورة عاليه والمتعلقة بموضوع البحث الحالي، حدوث أزمات وتغيرات سلبية عميقة في أداء المنظومة الاقتصادية الكلية في البلاد، أدت إلى إرتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار وتدهور متسارع في المستويات المعيشية طيلة فترة البحث، ما فرض تساؤل رئيس ينتظر إجابة مفاده : إلى أي مدى أثرت القرارات الاقتصادية التي اتخذت في فترة البحث من قبل المسؤولين وفق صلاحياتهم وتقديراتهم الذاتية بدون مرجعيات دستورية وبرلمانية أو استفتاء جماهيري عام، متزامناً معها تأثيرات الحرب الدائرة حالياً، وانعكست تجميعياً في تأزيم الواقع الاقتصادي وتعقيد مشكلاته؟.

لغرض تحليل بيانات ومعلومات البحث، تم تقسيم الفترة الزمنية للبحث إلى فترتين متفاوتتين في مداهما الزمني، الفترة الاولى كانت الأطول زمناً، وبلغت في مدتها أكثر من إثني عشر عاماً، بدأت من العام 2012 كسنة أساس وانتهت في منتصف أبريل من العام 2023م، وذلك قبيل بداية الحرب الجارية حالياً، وقد حدث في هذه الفترة وفق ما ورد من معلومات في التقارير الرسمية تدهور متسارع في الأداء الاقتصادي الكلي، ما انعكس في زيادات كبيرة وغير مسبوقة في أسعار جميع السلع والخدمات لم يشهد السودان مثلها من قبل، وقد تجاوزت معدلاتها كل معدلات الزيادات التي حدثت في الأسعار منذ استقلال البلاد في العام 1956 وحتى نهاية سنة الأساس (2012م)، وتعزى مسبباتها الرئيسية لقرارات سياسة التحرير الإقتصادي والتي اتخذت بتقديرات ذاتية من المسؤولين تحت غطاء مبررات الضغوط الخارجية والحصار الاقتصادي المفروض على السودان من أمريكا وحلفائها.

الفترة الثانية للبحث كانت أقصر زمناً ولكنها أعمق أثراً لازدواجية تأثيراتها وغطت الفترة من بداية الحرب في 15 أبريل 2023 وحتى مطلع العام الجديد 2025م، فكانت مسببات التدهور الاقتصادي والمعيشي فيها ترجع للتداخل والتزامن الذي حدث ما بين التأثيرات الممتدة لقرارات التحرير مع أثر الحرب الدائرة منذ أبريل 2023 وإلى تاريخ اليوم في 2025 والتي أفضت إلى اضرار مادية وبشرية بليغة وتدهور اقتصادي سريع ومريع أفرز صعوبات جمّة وأزمات مستفحلة في تركيبة الاقتصاد القومي ومتطلبات معيشة المواطنين[9]، فأنعكس، ذلك في التحدي الماثل بتعقيدات المشكلة الاقتصادية القومية بأزمتها المعيشية والتي إحتار حيالها الجميع حكومةً وشعباً.

إنطلاقاً من هذه الخلفية التاريخية، أتت أهمية وضرورة البحث في الموضوع بعنوانه والفترة الزمنية المحددة والمشار إليها بتقسيماتها آنفاً، وذلك بغرض الوقوف على كتلة المشكلة بتقييم علمي تحليلي يساعد على التنبيه بحدة وعمق الأزمات الاقتصادية والمعيشية الماثلة، لايلائها المزيد من الاهتمام وايجاد الحلول العاجلة والفاعلة لها في جانبيها الاسعافي العاجل والجذري الشامل من خلال التفاصيل الواردة في المصفوفة كخلاصة للبحث بغرض الإسهام في بلوغ الاستقرار العام والتنمية الشاملة للوطن وبسط الرفاه المعيشي لعامة المواطنين.

هدف البحث المقدم في إطاره الإجمالي الكلي إلى التقييم والتقويم المزدوج لتأثيرات قرارات سياسة التحرير الاقتصادي المتداخلة في فترة البحث مع تأثيرات الحرب الدائرة حالياً بانعكاساتهما على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية ومستوى أسعار السلع في الأسواق واسقاطاتها على تكاليف ومستويات المعيشة للمواطنين، وذلك بالتركيز على تحقيق الأهداف التفصيلية الآتية:

– استعراض قرارات التحرير الاقتصادي التي اتخذت في فترة البحث للتحقق عن مدى علميتها والمبررات المنطقية الداعمة لإتخاذها كضمان لإيجابية نتائجها اتساقاً مع الخطط التنموية الشاملة للدولة خلال الفترة من (2012–2025).

– التحقق عن مدى ارتباط تدهور أداء الاقتصاد الكلي والتردي في المستوى المعيشي في الفترة (2012–2025) بمسببات قرارات التحرير الاقتصادي.

– تقييم تأثيرات الحرب الدائرة على قيمة العملة الوطنية وسعر صرفها ومدى انعكاس ذلك على ضعف قوتها الشرائية وتأثيرها على أسعار السلع عامةً والوضع المعيشي للمواطنين خلال الفترة من 15 أبريل 2023 إلى بدايات العام الجديد 2025م.

– تقديم مقترحات معالجات اسعافية عاجلة وجذرية لمسببات الأزمات الاقتصادية والمعيشية في السودان.

لتحقيق الأهداف أعلاه وضعت فرضية تشير إلى، أنّ المسبِّبات الرئيسية لتدهور الأداء الاقتصادي وضعف العملة الوطنية والتي أفضت للارتفاع المستمر في اسعار السلع عامةً والتردي في مستويات المعيشة، كانت وما زالت هي قرارات سياسة التحرير الاقتصادي المتخذة في فترة البحث (2012–2025) وتداخلت معها التأثيرات الكارثية للحرب الدائرة حالياً منذ أبريل 2023 وما زالت مستمرة إلى مطلع العام الجديد 2025م وقد تجاوزات مدتها حالياً أكثر من العام والنصف وأفرزت مترتبات كارثية وأضرار بالغة في الجانب الاجتماعي الجماهيري، والبنيوي الاقتصادي والمعيشي السكاني والتي سنقف عليها لتبيان مقادير حسابات تأثيراتها وتقديم عاجل وفاعل المقترحات الاسعافية للتخفيف من حدتها مع آجل وشامل المعالجات الجذرية لها.

• إتبع البحث المنهج الوصفي– التحليلي لسرد تفاصيل الظاهرة قيد البحث لتحديد مسبباتها، والمنهج الإحصائي لتفسير ومعالجة البيانات الخاصة بالتغيرات التي حدثت في أسعار مجموعة العشرين سلعة التي تم اختيارها لغرض البحث، بالإضافة للمنهج التاريخي لتتبع التسلسل التاريخي لمعدل التغيرات في اسعار مفردات السلع خلال الفترات الزمنية للبحث، الفترة الأولى ارتبطت بمسببات قرارات التحرير الاقتصادي وشملت السنوات من (2012–2022)، والفترة الثانية ارتبطت بالتغيرات في اسعار السلع قبل الحرب في أبريل 2023م مقارنة لما عليه الحال بعد الحرب وإلى حاضر اليوم في 2025م، باعتبار العام 2012م هو سنة الأساس لإجراء المقارنة والمقايسة.

اعتمد البحث بشكل أساسي على البيانات والتحليلات الورادة في الدراسات والتقارير المحلية والدولية، بجانب المعلومات الواردة في مساهمات ومكتوبات الباحث، في فترة البحث وقبلها، ودعمت بملاحظات الباحث، بجانب المعلومات الأولية التي تم تجميعها ميدانياً من قبل الباحث وسجلت عبر الزمن، والخاصة بأسعار مجموعة السلع المشار إليها في الجدول رقم (2) والتي تم تحديدها باستثناء وتقدير ذاتي باستخدام اسلوب العينة القصدية دون اتباع أي معايير أو حسابات إحصائية لتحديد العينة لأن السلع المحددة التي تم اختيارها هي في حقيقة الواقع تمثل سلع استهلاك أساسية لغالبية المواطنين ولا توجد بدائل قريبة لها، أما فيما يتعلق بتحديد عددها فتمثل حجم كافي وشامل لعينة قصيدية تحقق الغرض البحثي المطلوب منها وذلك من خلال جمع بيانات أسعار السلع ميدانياً من الأسواق والحوانيت وتسجيلها وبصورة سنوية يتم تجديدها دورياً بغرض معرفة التغيرات التي تحدث فيها كل عام، ومن خلالها تمكن الباحث احصائياً من إجراء المقارنات الدورية وحساب اقدار ونسب التغيرات السنوية التي تحدث في اسعارها .

أخيراً تم تحليل المعلومات المتحصلة واستخلصت منها نتائج قدمت على أساسها توصيات معالجات لجوانب المشكلة المتعلقة بالموضوع قيد البحث وعرضت في مصفوفة تفصيلية قابلة للتنفيذ والمتابعة والتقييم والتقويم ونأمل أن تجد حظها من الاهتمام والتنفيذ من قبل القائمين على إدارة الشأن الاقتصادي في البلاد.

2 .تحليل تأثيرات قرارات التحرير الاقتصادي (2012– 2025)

إنّ إتخاذ وتنفيذ أي سياسات اقتصادية مفصلية ينبغي أن تتم بموافقه جميع الفاعلين في المجتمع واهمهم جمهور المواطنين، وبالتالي، يأتي دور الوزير المختص فقط في تبني السياسات نيابةً عنهم، ويشرع في تنفيذها والدفاع عنها بدعم وإسناد سياسي ومجتمعي من غالبية الجماهير, وبذلك تجد مثل هذه السياسات والقرارات التعاون التام والدعم والمساندة الفعلية من الجميع في سبيل إنجاحها وتحقيق أهدافها، فمن التجني على حق المجتمع عامة، ان تسلم مفردات المؤسسات الاقتصادية بمظلتها المركزية كوزارة المالية على سبيل المثال لشخص واحد وغير متخصص تخصص دقيق في المجال، ينصب قائماً عليها ويمنح حرية التصرف فيها، ليفعل ما يشاء وكيف شاء في وضع السياسات واتخاذ قراراتها وتنفيذها بإتباع اسلوب الإكراه للمجتمع وبحماية من السلطات، ما يجعل أصحاب الحق الحقيقيين من غالبية المواطنين محتارين فيما يقع عليهم من المترتبات السالبة, والمسؤول يتمتع بحصانة وحماية من السلطان، فيعم السخط الجماهير ولا يتجاوبون معها، وبذلك تفقد هذه القرارات السند والتعاون من قبل شركاء المجتمع، وأهمهم الغالبية المطلقة من السكان، بالتالي، فإن هذه القرارات، وإن كانت صحيحة في

ذاتها، فمصيرها الحتمي الفشل، لأنَّ الأمور التي تهم المواطنين وتمس حياتهم يجب أن تكون بمشاورتهم، وبرضى من غالبيتهم، المساندة والتعاون منهم في تنفيذها لتحقيق الأهداف المبتغاة منها.

عليه، فإنّ اتخاذ أيّ قرار في إدارة الشأن الاقتصادي العام مطلقاً، ينبغي أن يتم بحسابات دقيقة لمآلاته، بعد التحليل والمقارنة بين جوانب الإيجابيات والسلبيات وترجيح كتلة الإيجابيات على السلبيات، ما يبرر اتخاذه. وبالتالي فإن الحسابات الدقيقة لحيثيات القرار ينبغي أن تبيّن النتائج الإيجابية الحتمية المتوقعة منه، وبمعدل حد ادنى حسابي، لا يقل عن (50%)، والذي يعتبر الأساس والمنطق للحساب العقلاني لاتخاذ أي قرار بأمان وتنفيذه بثقة وضمان، فيحقق بذلك الإيجابيات المحسوبة والمنتظرة منه. وإلا فإن أيّ قرار يتخذ بأقل من نسبة الحد الأدنى الإيجابي المطلوب والمحسوب مسبقاً لتبرير اتخاذه، فإنّ اتُّخذ، لا يخرج من احتمالين: الأول قد يكون مقصوداً منه خدمة أغراض ذاتية ومصالح خاصة، ولكن يتم إلباسه ثوب المصلحة العامة للتمويه، بغرض تمريره واعتباره ظنياً يحقق المصلحة العامة للبلد، ويسهم في مطلوب الرفاهية الشاملة لكل المواطنين. فتنفيذ مثل هذا القرار لمصالح ذاتية مع افتقاده للحد الأدنى الإيجابي المطلوب لتبريره، إن أتت نتائج تنفيذه بسلبيات، ينبغي اعتباره قراراً تخريبياً لاقتصاد البلد، ومفسداً لمعايش مواطنيها. لذا يجب إيقافه ومحاسبة وحسم من تسببوا فيه، والا فإن التأخير في قرار الحسم يعني ضمنياً اتساع نطاق وحجم الكارثة والضرر، وترك سفينة الاقتصاد تغرق تدريجياً والجميع يتفرجون عليها بلا اكتراث ولا حراك لإيقاف التدهور وتقديم معالجات ناجعة للمشكلات.

الاحتمال الثاني أن يكون القرار المتخذ يفتقد مبرر الحد الأدنى الإيجابي (50%)، لتواضع الكسب المعرفي التخصصي لمتخذيه، بجانب ضعف خبراتهم وتجاربهم العملية، وعدم معايشتهم للواقع المحلي والحالة البسيطة لحياة الناس، لوضع ذلك في الحسبان لبلورة أيّ سياسات واتخاذ قراراتها، وبفقدان ذلك، فلا مبرر للإصرار على الاستمرار في إدارة الشئون العامة للناس بالتصورات الذهنية والتقديرات الذاتية البعيدة عن حقائق الواقع، وبما أن الأمر يتعلق بحق عام للوطن، وملك مشاع بين المواطنين عامةً، وهم ينتظرون ثمرات المجهودات التنموية لينعموا بسهولة العيش والرفاهية المستدامة، فينبغي ألا تترك هذه الحقوق العامة بالكلية لادارة فردية بقرارات فوقية من أشخاص، مهما علا شأنهم، ليتخذوا ما يريدون من القرارات العامة برغباتهم الخاصة، ويعتقدون بظنية صحتها، بدون إسنادها بدراسات وإثباتات علمية وحجج منطقية مقنعة، وفي الاخير يحملون الغلبة السكانية مترتباتها الكارثية، وتكون في المقابل، خصماً على تنمية البلد ومعايش أهله. عليه، غدت الضرورة ماسة والحاجة عاجلة، للوقوف بتقييم علمي وموضوعي لقرارات التحرير الاقتصادي التي اتخذت بتقديرات ذاتية من المسؤولين، بغية الإجابة على تساؤلات جوهرية مفادها: هل يا ترى، إن قرارات التحرير الاقتصادي التي اتخذت في فترة البحث كانت تتم وفق الإجراءات الدستورية والخطوات البرلمانية وبمنهاج استفتاء جماهيري اتساقاً مع المنطق العلمي والحسابي الإيجابى لتبريرها كما أشير؟ أم إنها كانت مجرد نزعات شخصية من الوزير الأول بدون سند تفويض جماهيري، ومع غياب الرضى المجتمعي ، يتخذ المسؤول شتى القرارت ويطبق كافة الروشتات الوصفية الخارجية وبتكرار للمجرب من السياسات محلياً، عبر تمرير القرارات التنفيذية الصادرة منه بالممنوح له من السلطات وسند قهر السلطان ؟.

للإجابة على التساؤلات عاليه، دعونا ندلف إلى سرد قرارات سياسة التحرير التي اتخذت خلال الفترة من 2012 إلى 2025، ومن ثم البدء في تحليلها استناداً على المعلومات الإحصائية المتاحة، بتبريرات أسانيد الحقائق الداعمة لإثباتها أو نفيها.

فيما يلي نماذج لبعض قرارات التحرير المتخذة في الفترة (2012–2025):(تقارير وزارة المالية 2012 –2022)

– رفع الدعم عن الوقود في العام 2013م بنسبة 50%، وتتابعت قرارات تحريره في السنين اللاحقة حتى تم تحريره بالكامل، وتركت الحكومة رغم جاهزيتها وإمكانياتها الوقود للقطاع الخاص بمنح تصديقات لاستيراده للشركات والاشخاص وبيعه محلياً في العام 2021م.

– زيادة الدولار الجمركي في العام 2017م من 6.9 جنيهً إلى 18 جنيهاً ثم إلى 55 جنيهاً، وفي العام 2021م تم تعويمه بالكامل ليتعادل سعره مع سعر الدولار الحر وفق آلية العرض والطلب التي يحكمها السوق الموازي العشوائي.

– الرفع التدريجي للدعم عن الدقيق، وتصغير حجم الخبز وزيادة سعره، حيث كان في العام 2012م خمس قطع من الخبز بسعر واحد جنيه، وبدأ يتناقص حتى أصبحت في العام 2021م القطعة الواحدة منه بخمسين جنيهاً، وفي العام 2025 بلغت القطعة الواحدة منه مئتين جنيه وبوزن أقل بكثير من السابق (70جرام)، وبذلك أضحت نسبة الزيادة في السعر تعادل 20,000 ضعف مقارنة بسنة الأساس (2012).

– تعديل سعر الصرف الرسمي في 2018م من 23 جنيهاً للدولار إلى47.50 جنيهاً للدولار، ثم عدِّل أيضاً مرتين متتاليتين إلى 55 و375 جنيهاً للدولار، وأخيراً تم تعويمه بالكامل ليصل في العام 2021م إلى 581 جنيهاً للدولار وفي العام الجاري 2025 بلغ 1990 جنيه.

– زيادة تعريفة الكهرباء والمياه بنسبة تجاوزت 100% في العام 2018م، وتتابعت قرارات الزيادات حتى تجاوزت نسبة الزيادة % 3,000 في العام 2021م مقارنة بسنة الأساس.

– قرار زيادة سعر أسطوانة غاز الطبخ المنزلي من 15 جنيهاً في 2012 إلى 70 جنيهاً في العام 2018م، ثم ارتفعت مرة أخرى إلى 200 جنيه في العام 2020م، وأخيراً إلى 3500 جنيه في العام 2021م ثم بلغ السعر 40,000 جنيه في العام 2025 وبنسبة زيادة بلغت 266,666% .

– تحرير الوقود وبيعه تجارياً، وبزيادات متتابعة ومستمرة قاربت الآن نسبة 100,000%، أي تضاعفت تقريباً 10,000 ضعف مقارنة بسعره الذي لم يتجاوز 4 جنيه للجالون في العام 2012م، وبحقيقة سعره في العام الجديد 2025 والذي تجاوز 4,000 جنيه للجالون للمكونين البنزين والجازولين.

– زيادة أجور العاملين بالخدمة العامة مرتين، والتي بلغت في متوسطها 15 ضعفاً، ومع ذلك فهي تغطي فقط ما نسبته 1% من تكلفة المعيشة، تاركة فجوة معيشية قدرها 99%– مقارنة بمستوى المعيشة وفق الأسعار ومستوى الدخل السائد في العام 2012م.

– قرار تسليم المصارف الوطنية التحويلات المالية من الخارج لأصحابها بالعملة الحرة داخلياً في 2020م.

– قرار بنك السودان الخاص بالسماح للمصدرين بتجنيب حصائل الصادرات الوطنية بالمنشور رقم 20/ 2020.

– قرار بنك السودان ببيع النقد الاجنبي (الدولار) في مزادات دورية حصرياً للمصارف التجارية لتمويل العملاء لاستيراد بعض الاحتياجات المحدَّدة بقائمة في العام 2021م.

– قرار بنك السودان استبدال العملة الوطنية من فئات 1000 جنيه بإصدار لفئة جديدة وسحب القديمة مع الإلغاء لفئة 500 جنيه دون إصدار لبديل, نوفمبر 2024.و قد جاء القرار بعد فوات أوانه وجزئياً وذلك بعد أكثر من عام ونصف من الحرب والتي نهب فيها البنك المركزي وكل المصارف التجارية في العاصمة والمدن التي احتلت بالاضافة للأموال الخاصة بالمواطنين.

– قرار بأن تتم عملية الاستبدال عن طريق إيداع الأموال المراد استبدالها في حسابات بنكية خاصة بالعملاء وليس بتبديل العملة القديمة بالجديدة وتقييد السحب اليومي من الحساب بحد أقصى 200 ألف جنية وذلك بدون رؤية معلنة وخطة واضحة لما بعد ذلك.

– قرار وزير الحكم الاتحادي في نوفمبر 2024 بتقليص ودمج وزارات كل ولاية في ثلاث وزارات فقط بدون تقديم دراسة علمية تفصيلية معلنه للمجتمع تبين الإيجابيات لتعضيضها والسلبيات لتجنبها.

– قرار وزير المالية بزيادة الدولار الجمركي في موازنة العام 2025م من 1700 جنيه إلى 2000 جنيه بمثابة تجريب لمجربات الزيادات الكارثية السابقة والذي حتماً سيفضي إلى نتائج كارثية اتساقاً مع نتائج ذات القرارات التي اتخذت في الفترات السابقة وأشير اليها عاليه.

– قرار مجلس الوزراء رقم 154 لسنة 2024 والخاص بمراجعة السياسات التجارية لاستيراد العربات والذي قضى بفتح الإستيراد لجميع أنواع السيارات ولكل الموديلات من دون إستثناء .

سنحاول في الفقرات التالية عرض وتحليل مختصر لتأثيرات قرارات التحرير الاقتصادي المشار إليها عاليه على المؤشرات الاقتصادية الكلية في الفترة الأولى، واستشراف مآلات نتائج القرارات المنتظر اتخاذها قريباً، ومن ثم الوقوف على التغيرات التي حدثت في أسعار قائمة بعض السلع خلال ذات الفترة وبعدها، ونسترسل تباعاً في تحليل الفترة الثانية والخاصة بالتأثيرات الاقتصادية للحرب الدائرة منذ (15 أبريل 2023 وحتي تاريخه في 2025) (4) مع مقارنة تأثيراتها الاقتصادية النقدية والمعيشية اليومية مع الواقع السائد في فترة ما قبل بدأ الحرب وأثرها التراكمي منذ سنة الأساس في 2012م وإلى حاضر اليوم في 2025م. (علي، **2012–2022**)

يمكن هنا الوقوف على التأثير الكلي الجمعي لقرارات سياسة التحرير الاقتصادي على أداء المؤشرات الاقتصادية الكلية، وذلك من خلال تحليل بيانات الجدول التالي:

جدول رقم (1): أداء المؤشرات الاقتصادية الكلية في السودان (2012–2022)

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الإنفاق العام (مليون جنية)	6,920	40,111	55,223	866,60	68,989	90,099	163,05	205,60	46,279,700	61,159,700	3,698,100
الايرادات العامة (مليون جنية)	22,16	34,311	51,214	54,499	57,864	77,053	124,94	164,80	568,253	524,810	03,326,00
الفائض/العجز (مليون جنية)	(7,440)	(5,799)	(4,008)	(6,367)	(11,14)	(13,04)	(34,100)	(46,200)	198,204	119,184	360,000
العجز كنسبة من الـGDP	-3.1	-1.7	-0.9	-1.1	-1.7	-1.7	-3.1	-3.5	-20.5	-3.0	-11.6
الاستدانة من بنك السودان (مليون جنية)	2,000	2,375	2,240	3,500	5,400	9,000	15,121	24,425	201,075	58,830	201,075
الصادرات (مليون دولار)	4,066	4,789	4,453	3,169	3,093	4,100	3,484	3,972	3,802	5,916	4,172
الواردات (مليون دولار)	8,122	8,727	8,105	8,368	7,491	9,133	7,850	9,192	9,837	9,788	9,766

:

شكل رقم (1): أداء المؤشرات الاقتصادية الكلية في السودان (2012-2022)

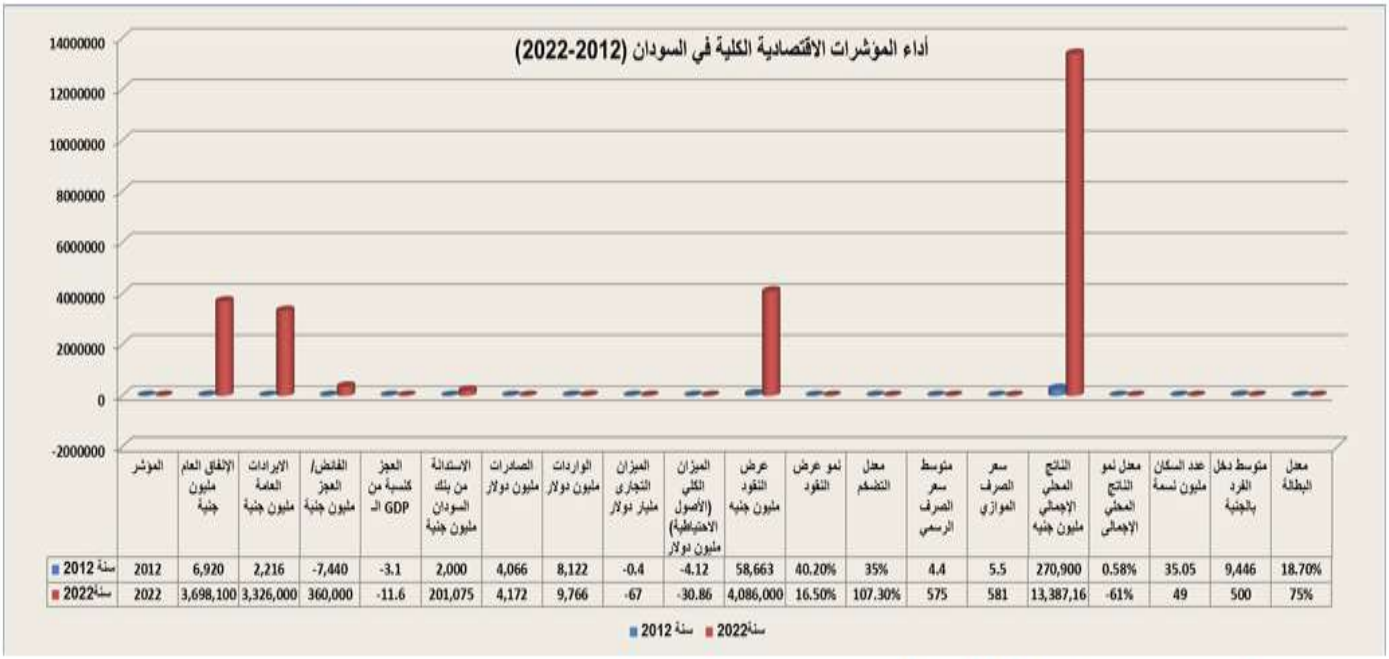

المؤشر	الإنفاق العام مليون جنية	الايرادات العامة مليون جنية	الفائض/ العجز مليون جنية	العجز كنسبة من الـ GDP	الاستدانة من بنك السودان مليون جنية	الصادرات مليون دولار	الواردات مليون دولار	الميزان التجاري مليار دولار	الميزان الكلي (الأصول الاحتياطية) مليون دولار	عرض النقود مليون جنيه	نمو عرض النقود	معدل التضخم	متوسط سعر الصرف الرسمي	سعر الصرف الموازي	الناتج المحلي الإجمالي مليون جنيه	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي	عدد السكان مليون نسمة	متوسط دخل الفرد بالجنية	معدل البطالة
سنة 2012	2012	6,920	2,216	-7,440	-3.1	2,000	4,066	8,122	-0.4	-4.12	58,663	40.20%	35%	4.4	5.5	270,900	0.58%	35.05	9,446	18.70%
سنة2022	2022	3,698,100	3,326,000	360,000	-11.6	201,075	4,172	9,766	-67	-30.86	4,086,000	16.50%	107.30%	575	581	13,387,16	-61%	49	500	75%

المصدر: إعداد الباحث من خلال بيانات الجدول (1) اعلاه ،2025م

3. التحليل والتفسير لبيانات الجدول رقم (1) والشكل رقم (1)

بالوقوف وتحليل الجدول (1) والشكل (1) أعلاه، يلاحظ تذبذب واضح وتراجع كبير في كل المؤشرات الاقتصادية الكلية الواردة في الجدول، حيث استمر العجز في الموازنة طيلة فترة البحث؛ ففي العام 2012 كان العجز 7,440 مليون جنيه، قفز في العام 2022 إلى 184,119 مليون جنيه بزيادة بلغت أكثر من 24 ضعفاً ، وبمعدل تجاوز 247% ما كان سبباً رئيساً في الاستدانة المستمرة من البنك المركزي لمقابلة هذا العجز المتواصل. فكانت الإستدانة في العام 2012م فقط 2,000 جنيهاً ارتفعت إلى 24,425 جنيهاً في العام 2019م، أي بزيادة بلغت أكثر من 12 ضعفاً، ثم ارتفعت مرة أخرى في 2022م إلى 201,075 , أي بزيادة بلغت أكثر من 100 ضعفاً، وبمعدل زيادة بلغ 100,537% ما يؤكد الضعف العام في أداء هذا المؤشر الاقتصادي الكلي. أيضاً

تواصل العجز في الميزان التجاري، حيث كان في العام 2012م سالباً ويقدر بـ 0.4- مليار دولار وتواصل سالباً في كل الأعوام التالية حتى بلغ في العام 2022 الى 6.7- مليار دولار فتدهورت وقلت قيمة العملة الوطنية بزيادة كم الوحدات المطلوبة منها مقابل صرف الدولار من 4.40 جنيه للدولار في العام 2012م إلى 24 و47 و 55 جنيهاً و375 جنيهاً، 575 جنيهاً في الأعوام 2018 و2019 و 2020م و 2021 و 2022 على التوالى، بزيادة تراكمية بلغت أكثر من 130 ضعفاً ، وبمعدل زيادة بلغ % 1306مقابل الدولار الإمريكي مقارنة بسنة الأساس.

بينما زاد معدل سعر الصرف الموازي للدولار في ذات الفترة من 5.50 جنيه للدولار في العام 2012م إلى 32، و48، 65، 385، جنيهاً للدولار على التوالي، وبزيادة تراكمية تجاوزت 70 ضعفاً، أي بنسبة تفوق 700% وأخيراً بعد تعويمه بالكامل في العام 2021 بلغ سعر الصرف الموازي في 2022 مبلغ 581 جنيهاً للدولار، بقدر زيادة تعادل 105 ضعفاً، وبمعدل زيادة 1056% مقارنة بسنة الأساس. نجد في الجانب الآخر فإنّ مؤشرات عرض النقود والتضخم قد ظلت في اتجاه الارتفاع، حيث زادت الكتلة النقدية من 58,663 مليون جنيهاً في العام 2012م إلى 4,086,000 مليون جنيهاً في العام 2022 ، أي تضاعفت 69 ضعفاً، بمعدل زيادة بلغ 690% مقارنة بما هو عليه الحال في سنة الأساس 2012م. انعكس ذلك سلباً على نسب التضخم السنوي، حيث ارتفع التضخم من 35% في العام 2012م إلى359% في العام 2021م، أي بنسبة زيادة بلغت أكثر من 10 أضعاف ، ثم انخفض في العام 2022 إلى 107% نتيجة الركود الاقتصادي الحاد والذي أدى ألى ضعف الإنتاج بسبب ارتفاع تكاليف المدخلات وضعف الاستهلاك بمسببات ضعف الدخول وارتفاع أسعار المعروض من السلع في الأسواق.

أخيراً تجمّع كل هذا التأثير وانعكس سلباً على الأداء التنموي العام، حيث أظهر الناتج الإجمالي زيادات موجبة ولكنها تضخمية في طبيعتها وليست حقيقية؛ وقد اتسقت تماماً مع الزيادات التي حدثت في الأسعار وفي الكتلة النقدية، والتي أشير إليها آنفاً، ويتضح ذلك جلياً من الجدول للفترة من 2012م حتى 2017م ، والتي ظهر بعدها الأثر الحقيقي لقرارات التحرير الإقتصادي المتتابعة والتي اتخذت في الفترة ما بين العامين 2018م و2022، حيث بدأ التراجع الواضح في الأداء التنموي من خلال معدل نمو الناتج الإجمالي الذي تحول من الموجب التضخمي حتى العام 2017م إلى السالب الكارثي في العامين 2018م و2019م. وأستمر الأداء في النمو للعام 2022 في ذات الاتجاه السالب وبلغ درجة غاية في الخطورة، حيث تدهور بنسبة تجاوزت 100% أي (6.0-) في الاتجاه السالب مقارنة بالمعدل السالب في العام 2019م حيث كان (1.3-) كل ذلك نتيجة للتأثيرات السالبة لقرارات التحرير التي اتخذت، وأفضت إلى شبه الجمود في كل مناحي الحياة الاقتصادية والحراك الاستهلاكي المجتمعي كما سيتضح ذلك جلياً في جزئية التحليل التالي.

4. الأثر التراكمي المزدوج لقرارات التحرير والحرب على أسعار السلع للفترة (2012-2025).

حدث في نهاية فترة البحث تدهوراً نقدياً مريعاً للعملة الوطنية لتواصل تضعضها بزيادة مطلوب وحدات صرفها مقابل الدولار كما أشرنا آنفاً من 4.40 للدولار في العام 2012م ،الى 575 جنيهاً في العام 2022 وقفزت فجأة بالتأثير التراكمي المزدوج، المباشر للحرب الدائرة وغير المباشر لسياسة التحرير ليبلغ رسمياً في العام الجديد

2025م (مجلس السيادة2024) ، مبلغ 1990جنيه للدولار ، بزيادة تراكمية بلغت 446 ضعفاً ، مقابل الدولار الإمريكي مقارنة بسنة الأساس، بينما زاد معدل سعر االصرف لموازي للدولار في ذات الفترة من 5.50 جنيه للدولار في العام 2012م إلى 2,700 جنيه للدولار في العام 2025 ، بزيادة تراكمية تجاوزت 472 ضعفاً، فأنعكست بتراكماتها في زيادة كبيرة في اسعار السلع وتكلفة المعيشة.

لتأكيد فشل سياسات التحرير من خلال تأثيراتها السالبة على الاقتصاد ومعاش الناس، يمكن استعراض وتحليل عينة لبعض السلع الاستهلاكية للوقوف على التأثيرات السلبية التي انعكست على أسعارها، بمسبّبات قرارات التحرير المشار إليها عاليه، والمتداخلة مع تأثيرات الحرب الدائرة، على الرغم من أن حقيقة سوء سياسة التحرير الاقتصادي اضحت معلومة ومحسوسة من قبل الجميع من خلال تجارب التطبيق السابقة، وذلك نتيجة التسرع في اتخاذ قراراتها وتنفيذها بصرف النظر عما ينتظر منها كنتائج إيجابية غير محسوبة ومحسوسة تقدم كمبررات عبر دراسات تدعم هذه القرارات، والتي يمكن الاحتكام إليها كمرجعيات أثناء وبعد التنفيذ، أو سلبية ملموسة لتجنبها وإزالة أثرها مع بداية أو أثناء أو بعد التنفيذ، طالما أنها بكلياتها في مصلحة الوطن ورفاهية كل المواطنين..

أدناه تفاصيل التتبع لتأثير قرارات التحرير على مستوى الأسعار في الأسواق للفترة الأولى للبحث (2012–2022) (بنك السودان المركزي ،2024) والمتداخل معها، تأثير الحرب المستعرة والمستمرة لقرابة العام ونصف (2023–2025) (علي، 2022). وذلك بنماذج لبعض السلع الواردة في الجدول (2)، وهي 20 سلعة اختيرت من قبل الباحث لغرض البحث، بفرضية أنها تمثل سلعاً استهلاكية ضرورية بالنسبة للمواطنين. وذلك بالتتبع الزمني للتغيرات التي حدثت في أسعارها بفعل السياسات، وتتضح نتائج التأثيرات من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (2): أثر مسببات قرارات التحرير والحرب على الأسعار وتكلفة المعيشة في السودان للفترة (2012 – 2025).

#	الصنف	الكمية	السعر 2012	السعر 2023	معدل (٪) الزيادة التراكمية % (2012–2023)	السعر 2025	معدل (٪) الزيادة في الأسعار ما بين 2023 و 2025	كم الزيادات في الأسعار ما بين 2023 و 2025	معدل (٪) الزيادات التراكمية في الأسعار(2012–2025) بمسببات التحرير والحرب
1	لحم بقري	كيلو	12	2,400	20,000	14,000	416	8,600	116,666
2	لحم ضأن	كيلو	20	3,800	17,500	24,000	526	20,200	120,000
3	سمك	كيلو	5	1,500	30,000	7,000	466	5,500	140,000
4	فراخ	كيلو	7	2,200	31,428	12,500	468	10,300	178,571
5	بيض	طبق	10	3,000	30,000	20,000.	666	7,000	200,000
6	زيت	رطل	3	1,800	60,000	5,000	222	2,200	133,333
7	عدس	كيلو	7	1,200	17,142	4,000	233	2,800	57,142
8	أرز	كيلو	5	800	16,000	4,000	400	3.200	80,000
9	سكر	كيلو	2	800	40,000	2,600	100	800	130,000
10	حليب	رطل	2	350	17,500	1200	342	850	60,000
11	شاي	رطل	12	2,000	16,666	8,500	425	6,500	70,833
12	مياه غازية	500مل	1.50	300	15,000	1,000	333	700	66,666
13	مياه صحة	500مل	.50	150	30,000	1,000	666	850	200,000
14	دقيق سيقا	كيلو	1.50	700	46,666	2,500	400	2,100	186,666
15	شعرية	كيس	1	350	35,000	1500	328	1150	150,000
16	طحنية	كيلو	15	2,400	16,000	10,000	316	7,600	50,666
17	صلصة	علبة	3	1,000	33,333	4,000	300	3,000	133,333
18	مربى	علبة	7	1,500	21,438	8,000	533	6,500	85,714
19	موز	كيلو	1	400	40,000	2000	400	1,600	200,000
20	بن	رطل	10	1,000	10,000	7,000	700	6,000	70,000

المصدر: إعداد الباحث من خلال تتبع وتسجيل أسعار مجموعة السلع خلال فترة الدراسة، 2025م.

الشكل رقم (2): أثر مسببات قرارات التحرير والحرب على الأسعار وتكلفة المعيشة في السودان للفترة (2012 – 2025)

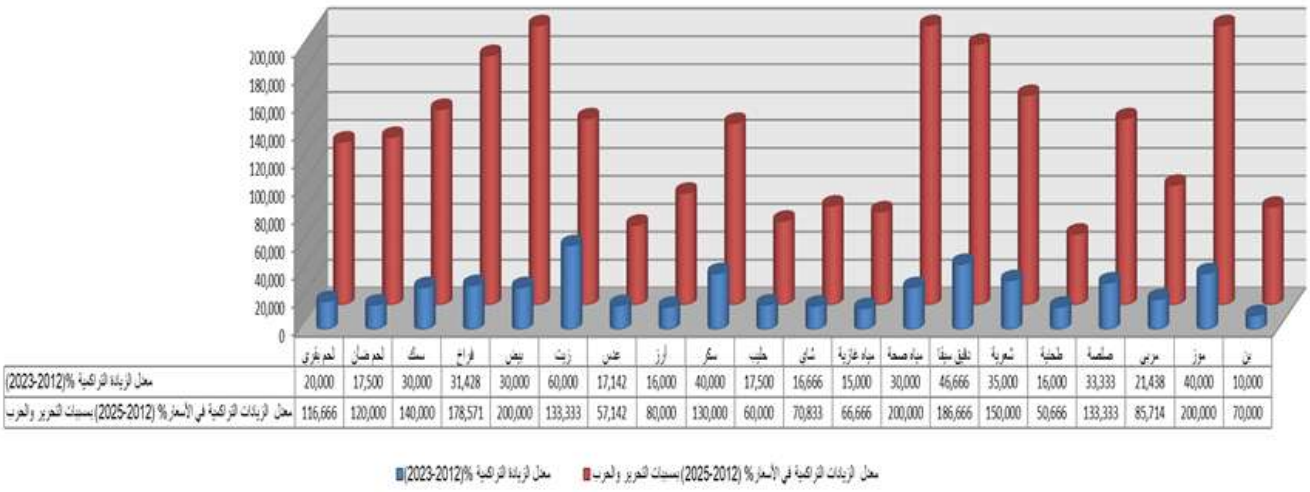

المصدر: إعداد الباحث من خلال البيانات الواردة في الجدول رقم (2) أعلاه، 2025م.

5. الاستعراض والتحليل للجدول رقم (2) والشكل رقم (2)

تأثيرات التحرير على الأسعار (2012–2025)

يلاحظ من الجدول (2) والشكل (2) أعلاه أنّ أسعار السلع قيد الدراسة قد زادت بنسبة كبيرة في العام 2023، مقارنة بأسعارها في العام 2012م كسنة أساس، حيث تراوحت معدلات الزيادات في اسعار السلع ما بين 10,000% كحد أدنى إلى 60,000% كحد أعلى أي أنّ أسعار السلع في الأسواق قد تضاعفت منذ سنة الأساس في العام 2012، وإلى مطلع الربع الثاني من العام 2023 قبل اشتعال الحرب، بمقدار 1000 ضعف في الحد الأدنى، و6000 ضعف في الحد الأعلى، كل ذلك بمسبّبات كلية لسياسة التحرير الاقتصادي بقراراتها المصاحبة والتي تم سردها أعلاه، ويتضح ذلك جلياً من خلال عينة السلع الواردة في الجدول (2) والشكل (2) اعلاه، اما الزيادات في أسعار السلع ما بين العامين 2023 و5 220 (قبل الحرب وبعدها) تراوحت ما بين 100% كحد ادني إلى 700% كحد أقصي لنماذج السلع الواردة في الجدول أعلاه.

أما من خلال النظرة الكلية والشاملة للواقع الاقتصادي منذ العام 2012 كسنة أساس إلى تاريخه في 2025م، كانت الزيادات التراكمية في اسعار السلع بمسببات التأثير المزدوج لقرارات التحرير والانعكاسات السالبة للحرب قد بلغت في حدها الأدنى 60,000% وحدها الاعلى 200,000% أي أن اسعار السلع تضاعفت في حدها الأدنى بقدر 6,000 ضعفاً وحدها الأقصى 20,000 الف ضعفاً.

السؤال المنطقي والذي ينتظر إجابة ولا أحسب أنه يشغل هم واهتمام من يديرون الشئون الاقتصادية للبلاد باعتبار أنه لا يعنيهم من بعيد او قريب لتماديهم في ذات السياسات، فهو، هل زادت مرتبات العاملين ومستويات الدخول لعامة الشعب بذات المعدل الكبير في اسعار السلع وذلك من أجل تبرير منطقية وعدالة إجراءات التحرير ؟ بجانب ذلك هل جميع العاملين في الدولة يحصلون على مستويات اجور وحوافز وبدلات متساوية نسبياً ويستلمونها شهرياً بإنتظام دون تمييز بين مؤسسات على أخرى في الدولة الواحدة؟.

الإجابة الواقعية لهذه التساؤلات هي أنّ كل الزيادات التي تمت في الأجور خلال (2012–2025) لم تتجاوز 15 ضعفاً. (الباحث) ، وهي تغطي حالياً أقل من 1% من تكلفة المعيشة مقارنة بمستوى الحياة وأسعار السلع السائدة في سنة الأساس 2012، ما يعني أنْ الفجوة المعيشية قد بلغت أكثر من 99%- والمتسبب الرئيس في ذلك هي قرارات التحرير، بجانب الضعف الذي لازم دخل الفرد على العموم طيلة فترة سنوات التحليل والتي انعكست في ضيق المعايش وامتهان لكرامة المواطنين في ظل هذه الأوضاع غير الإنسانية والتي خطط لها المسؤولين بتنفيذ سياسة التحرير وتطبيق قراراتها والإصرار بالاستمرار فيها رغم مضاعفات أضرارها الاقتصادية والمعيشية عبر الزمن.

مقابل ذلك نجد أن حقيقة الواقع تشير إلى أنّ الأجور لم تزيد ولو بعشر أضعاف ما كانت عليه من مستواها قبل التحرير، ناهيك من أن تبلغ الزيادة بحلم واشواق ما بين، 6,000 و 20,000 ضعف، فأين المعيار العلمي في نظرية حد الكفاية للأجر والذي ينادي بأن يقابل أجر العامل في حده الأدنى إحتياجاته الأساسية ليعيش هو وأسرته حياة كريمة (المجلس الأعلى، 2022) ، ونحن كمسلمين نجد الاسلام سبق بهذه النظرية فقال سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه وإمعاناً في الوصول إلى تطبيقها، زاد بالقول "إن لم تكن الدولة قادرة على الوصول إلى حد الكفاية (غير قادرة على الدفع) فالتساوي في الكفاف وأجب (هيكل، 2007) فأين العدل بين العاملين يا ولاة أمرنا؟ والمطلوب الشرعي في تطبيق معيار العدالة بين العاملين في حد الكفاف في حالة الوضع العادي والاستثنائي السائد في الدولة حالياً وعجزها عن سداد المرتبات، ولكنّ الحقيقة المرة تشير إلى أنّ الجهات التنفيذية في الدولة تتبع بعلم وقصد سياسة التمييز والتفرقة في الأجور والتي أفضت إلى مفارقات في كم ومستويات الأجور بين العاملين في الخدمة العامة وتحديداً من هذه المؤسسات للمثال لا الحصر، (وزارات النفط، المعادن، العدل، التجارة، الطيران المدني، وفوق ذلك كله الوزارات السيادية التنفيذية والتشريعية...الخ.)، جميعها تأخذ بإستثناء وبلا مسوق دستوري وقانوني نصيب الأسد من الأموال العامة كمرتبات وبدلات وحوافز شهرية وسنوية فقط لأن في ايديهم الأموال العامة يتصرفون فيها كما يشاؤون مع أنّ آخرين من دونهم في المؤسسات الخدمية العامة الأخرى، بما في ذلك التعليم العام والعالي يعاني المنتسبون إليه من قلة الأجور وبدلاتها وتأخر سدادها وعدم تطبيق تعديلاتها الدورية أسوةً برصفائهم في مؤسسات الدولة الأخرى) مع أن جميع العاملين هم تحت مظلة الدولة الواحدة وهي مسؤولة عنهم جميعاً، ومع ذلك تحدث المفارقات والتمييز بعلم وحماية من وزارة المالية والسلطات التشريعية والقانونية والسيادية.

(كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته) والعدل في الظلم عدل. فكيف يتسني لغالبية سكان البلاد من الفقراء والذين تصل نسبتهم حالياً بسبب الحرب إلى أكثر من 90% من مجموع سكان البلاد وعجزهم عن مجاراة تكاليف المعيشة المتزايدة وفي واقع الحصار المالي المضروب خناقه على المستضعفين من العاملين منهم بعلم وأمر السلطان؟؟؟!.

1. خلاصة القول إنّ الوضع المشار إليه عاليه يعكس بجلاء الأثر السلبي لسياسة التحرير الاقتصادي وقراراتها المتخذة على الأسعار، وانعكاساتها السالبة في جانب التدهور المريع والسريع في معاش الناس. يدعم ما ذهبنا إليه، نتائج تحليل الدراسة السنوية لمؤسسة مرسر العالمية (https://www.mercer.com/about-mercer

للعام 2022م والتي رتبت فيها دول العالم من حيث مستوى المعيشة الاقتصادي والاجتماع، وخرجت بقائمة تضم 230 دولة مرتبة من الأفضل إلى الأسوأ معيشياً، وجاءت الخرطوم، العاصمة القومية، في مؤخرة القائمة في المرتبة رقم 226، فهذه النتيجة تتسق تماماً مع حقائق الواقع الحياتي والمتسبب فيه بالسياسات.

حدث كل ذلك في فترة انتعاش غير مسبوقة لتجارة العملة الحرة في السوق الموازي، وارتفاع مضطرد في أسعار صرفها كمقابل للجنيه كما أشرنا عاليه، نسبة لاحتدام المزايدات بين التجار المضاربين في العملة، وسعيهم لجذب أكبر قدر من العملات الحرة من خلال التسابق في زيادة مقابل صرفها، اتساقاً مع ما يمليه عليهم الواقع بأزماته المستفحلة. فتواصل التردي في منظومة الأداء الاقتصادي مصحوباً بالتدهور المتواصل في قيمة العملة الوطنية، والتي استمر تآكل وحداتها الدونية الصغيرة، فتساقطت وسقط تداولها، بسبب تلاشى قوتها الشرائية حتى أصبح مبلغ الحد الأدنى للوحدة النقدية الفاعلة للتداول والشراء هي مبلغ المئة جنيه، واختفت تقريباً كل الوحدات النقدية الأقل منها في القيمة، وهي الفئات المتمثلة في 200 قرش، ونصف الجنيه، والجنيه، كوحدات معدنية، بالإضافة إلى الورقية مثل الجنيهان والخمسة جنيهات والعشرة والعشرين جنيهاً والخمسين جنيهاً، فأضحى الجنيه السوداني كوحدة نقدية، مسمى تشريفي فقط للعملة الوطنية. ولا يوجد له صك نقدي يصدر من البنك المركزي ليمثل الوحدة النقدية الأولى في الحساب الرقمى للعملة الوطنية، ويعكس ذلك بجلاء سرعة التدهور وحجم الكارثة التي حلت بالاقتصاد القومي، ومازالت ممتدة ومستمره بلا إيقاف بسياسات محلية بديلة وجديدة أو حدوث تحسن تلقائي بالاحتمال الضعيف جداً للنجاحات المأمولة من قرارات التجريب المستمرة لسياسة التحرير الاقتصادي وقرارتها الفاشلة لفشل إسلوب الإدارة غير الفاعلة للاقتصاد القومي في ظرف الحرب الدائرة والمستمر تمددها واتساع نطاقها، وقد تجاوزت العام ونصف كما اشرنا وترتب عليها نهب واسع للممتلكات والاموال كحقوق خاصة بالمواطنين بجانب الحقوق العامة للدولة من ثروات البلاد في البنك المركزي والبنوك التجارية..ورغم كبر حجم الكارثة وإمكانية التقليل من أضرارها بالالغاء الفوري للعملة بطباعة اصدارات جديده منها، إلا أن السلطات القائمة غضت الطرف قصداً عن ذلك بتجاهل تام للنداءات المتكررة من المتخصصين والحادبين على المصلحة العامة والحقوق الخاصة وطلباتهم المتكررة للسلطات القائمة حينها وبعده، باتخاذ قرار الاستبدال الفوري للعملة الوطنية، ولكن لا حياة لمن تنادي، فظلت السلطات المختصة في سبات عميق يوازي مقايسةً ومقاربةً، نوم أهل الكهف، وبعد طول أمد امتد لأكثر من 18 شهراً للحرب استيقظ اخيراً محافظ بنك السودان من سباته وانتبه بعد غفله لحجم الكارثة، فأصدر قرار بتغيير العملة، بعد ما فات أوانه وخراب الاقتصاد ومعاش الناس بالمسروق من النقد والمزور منه، فكيف يؤتمن أمثال هؤلاء الغافلين على الحق العام ويستمروا في إدارة أمور الدولة وتسيير شئون المواطنين بسياساتهم التخبطية التي تنقل البلاد من سوء إلى سوءٍ أكبر منه؟.

أخيراً وليس آخراً لتخبطات القرارات، ومنها للمثال زيادة الدولار الجمركي في موازنة العام 2025م، القرار بمثابة تجريب للمجربات، وينتظر منه كارثة كبرى امتداداً لسابقاتها من كوارث مترتبات الزيادات السابقة التي تمت في الدولار الجمركي، خلال الأعوام 2017 و 2018 والعام 2021، كما اشرنا لذلك سالفاً.

نختم تحليل القرارات بخلاصة سوء تخبطات السياسات والمتمثل في قرار وزير الحكم الاتحادي غير المدروس بتقليص ودمج الوزارات الولائية في ثلاث وزارات فقط، بغرض تحقيق هدف غير محسوبة اضراره ، فالتقليص

يستهدف تقصير الظل الاداري لتقليل الصرف المادي، ولم يتم التحديد بشكل حسابي قاطع قدر التوفير المادي المتوقع في الصرف (كم المبلغ الموفر وما هي فاعليته)، ما يؤكد انشائية القرار وعدم إعمال نظرة استشرافية ثاقبة لمترتباته الكارثية، والتي تنعكس على عدم فاعلية وجودة الخدمات المقدمة للمواطنين، ما يعني أن هذا القرار بمثابة صب الزيت على النار لان مترتباته السالبة ستلقى بظلالها على تضعضع التنمية الولائية الضعيفة سلفاً، والتي تعد نقطة الخلاف الجوهرية للصراعات السياسية والعسكرية المستمرة عبر الحقب بين المركز والأطراف، وبدأت منذ ما قبل استقلال البلاد في العام 1955 ((موقع CNN,2022)) والى حاضر اليوم في 2025، ما كان سبباً رئيسياً لعدم إنطلاق البلاد في رحابات الشمول التنموي والرفاه المعيشي للمواطنين.

6. التحليل والتفسير للجدولين (1) و(2)

خلاصة التحليل والتفصيل للمعلومات بشواهد حقائق الجدولين (1) و(2) أثبتت أنّ سياسة التحرير الاقتصادي بقراراتها التي اتخذت في فترة الدراسة، تسبَّبت في التراجع الكبير في أداء المؤشرات الاقتصادية الكلية، وبمضاعفات كبيرة جداً في أسعار السلع في الأسواق خلال سنوات الدراسة، ما يؤكد عدم فاعلية وتناسب هذه السياسة للتطبيق في السودان، وذلك للخصوصية والتفرد الذي يتصف به الاقتصاد السوداني بتركيبته ومكوناته وهيكله البنائي.

يحتاج وضع الاقتصاد السوداني لمنتوج فكر وطني كبديل للتحرير، يحتوي على خيارات فكرية سودانية خالصة تقدم من قبل الخلّص من أبناء الوطن المقيمين فيه والمعايشين لواقعه عبر السنوات، وهم كثر وقرائحهم تقطر بجديد الأفكار والإبداعات، فلا حاجه لأفكار وإملاءات وروشتات بيوتات المال العالمية بمنهجها النيوليبرالي الموجّه نحو الهدم، لا البناء، بتجارب تطبيقاته في كثير من الدول، وبخاصةٍ تجربة تطبيقه في السودان بنتائجها الكارثية الماثلة في سنوات الدراسة (2012–2025)، وهي فترة كافية للتقييم والتقويم بغية تغيير المسارات بإتخاذ قرارات جريئة لتبنّي منهاج جديد، لأن تجربة التحرير لم تورث الواقع الاقتصادي القومي إلا الأزمات والتراجع في الأداء التنموي، والتردي في المستوى المعيشي للمجتمع والمزيد من الفقر والحرمان للمواطنين.

2. الحالة الماثلة للبلاد بنتائجها الضعيفة تمثل خلاصة تجربة تنموية لأمة أهدرت أكثر من 68 عاماً من التبعية الخارجية بجانبيها المادي النقدي والفكري الاقتصادي، بمجرباته من السياسات طمعاً في بلوغ الشمول التنموي وتحقيق رغد العيش للمواطنين (علي، 2024)

ولكنها في نهاية المطاف وبعد هذه السنين الطوال، لم تحقق محاولاتها إلا مزيداً من التراجع في الأداء الاقتصادي ، وعجزاً في الاعتماد على ذاتها لإطعام بنيها، وتوفير أساسيات العيش الكريم لهم؛ فأنى لها ذلك وهي في حالة هذا الضعف الحالي نتيجة مترتبات التبعية الاقتصادية؟.

لذا يتوجب على القائمين على الإدارة التنفيذية للمنظومة التنموية للبلاد في الحاضر وعبر الأزمان القادمة في المستقبل القريب والبعيد عدم مواصلة مسيرة تضييع الأوقات وتفويت فرص الانطلاق تنموياً، وذلك باتخاذ قرار شجاع بالاعتماد على الذات، والإقلاع عن نزعة الاستسلام لإغراءات أو ضغوطات مراكز القوى العالمية اقتصادياً وسياسياً، والتعنت والإصرار على حمل البلاد والعباد قسراً للسير وباستمرار في اتجاه تجريب المجرَّبات من قرارات سياسة التحرير الاقتصادي والتي لم تجني منها البلاد، وبلاد أخرى كثيرة، إلا الحسرات (لبنان وزمبابوي) للمثال فقط لا الحصر.

بناءً على حيثيات الواقع الماثل ومآلاته فإنّ تدهور الأداء التنموي في البلاد، والتعقيدات الحادثة والمستمرة في معاش الناس، قد سحبت الاقتصاد القومي بكلياته نحو الهاوية. وادخلته لمرحلة الانهيار الكلي بمظاهر حالة الانكماش المصحوبة بشبه الجمود الذي ساد النشاطات الإنتاجية والتجارية والحركة العامة للمواطنين ونشاطات العمل عامة سابقاً و حاضراً، والمتسبب فيها بقرارات الأسعار الباهظة للوقود والتي لا تعوض مكاسبها المحسوبة في الدفاتر كإيرادات، حجم الضرر والخسائر الواقعة على الحكومة وأصحاب الأعمال والمواطنين على حدٍ سواء، وذلك بسبب المستوى الضعيف جداً للأداء الاقتصادي في السنين السابقة، ويدعم ذلك أيضاً نسب التضخم التي وردت في الجدول حسب تقارير الجهاز المركزي للإحصاء في النشرات الشهرية . (الجهاز المركزي للإحصاء (2012-2022)).

هذا المعدل التضخمي الكبير سيزيد بالطبع نزعة الهلع والخوف وسط المواطنين عامة، ويفقدهم الثقة في عملتهم الوطنية، بل يدفعهم إلى عدم الاحتفاظ بها ككتلة نقدية وكعملة وطنية محلية، فيسارعون للتخلص منها كلما وقعت في أيديهم، وذلك بسبب التآكل المتسارع فيها والفقدان المستمر لقيمتها وقوتها الشرائية السوقية، وعجزها عن القيام بوظائفها الجوهرية كوسيلة جيدة للتبادل وكمخزون فاعل للقيمة. فيصبح مخزون القيمة ليس الجنيه كعملة وطنية، بل هو الدولار والعملات الحرة الأخرى ذات الثبات النسبي في قيمها، وهذا ما يبرر تزايد الطلب على الدولار، فنزعة الهجمة الكبيرة لطلب الدولار وشرائه بكميات كبيرة والاحتفاظ به دون حاجة حقيقة له، تكمن مبررات ذلك في خاصية القيمة الذاتية الكامنة فيه. لذا فشراؤه غير مرتبط بأيّ حاجة حقيقية أو أغراض وأهداف عاجلة أو آجلة، لأنه أصبح مخزوناً آمناً للقيمة بمبرر الثبات النسبي في قيمته السوقية محلياً وخارجياً، وهذا ما يفسر ويبرر الارتفاع الكبير في الطلب عليه مهما كان قدر الزيادة في المعروض منه ومستوى سعر صرفه. فأضحى الاختلال في العرض والطلب النقدي للعملات الأجنبية القابلة للصرف تلقائيا ، بصرف النظر عن احتياطي النقد الأجنبي وقدر الكميات التي يضخها بنك المركزي كمعروض في السوق من العملات الحرة، لمقابلة الطلب المتزايد لإحداث التوازن وتخفيض سعر الصرف. على العكس من ذلك فإن قرارات سياسة المزادات النقدية لبنك السودان قد أفرزت نتائج سلبية سابقاً وزادت الحرب الدائره، عليها سوءً فوق سوء؛ فانخفضت قيمة العملة الوطنية، ومن ثم تسارعت وتيرة التدهور في مقابل صرف الجنيه، وقد تخطى حالياً سعر صرف الدولار الرسمى مقابل الجنيه مبلغ 1990 جنيهاً للدولار الواحد وبلغ السعر الرسمي 1990 جنيه والموازي 2,700 جنيه للدولار كما اشرنا.

– بما أنّ الاقتصاد السوداني يعتمد في توفير احتياجاته المحلية وبنسة تفوق 90% على الواردات. (الادارة العامة للتخطيط والبحوث ،2022) فإنّ أيّ سلعة تستورد بسعر واحد دولار من الخارج، والذي يتم الحصول عليه بتكلفة شراء قدرها المبلغ المشار اليه بالعملة المحليه، مضافاً إليه حسابات التكاليف الأخرى والمتضاعفة قدرها ونسبها بالسياسات، والمتمثلة في الشحن والجمارك والنقل والرسوم المتعدِّدة، وفوق ذلك كله هامش الأرباح – فإن أيّ سلعة تستورد بمبلغ واحد دولار سيكون سعر بيعها محلياً وكحد أدنى في حدود لا تقل من 4,000 جنيه، وبالتالى تصبح أسعار كل السلع المستوردة بمبلغ واحد دولار فما فوق، تحسب أسعارها بمضاعفات 000,4 جنيه. أما الإنتاج المحلي فسوف يتلاشى رويداً رويداً نتيجة ارتفاع تكاليف المدخلات الإنتاجية والمتسبب فيها بالسياسات مضافاً إليها أثر الحرب المدمرة والدائرة حالياً.

بناءً عليه، يمكن التنبؤ بمستوى أسعار السلع المستوردة من الخارج للأسواق المحلية؛ وبالتأكيد فإنّ أسعار البيع محلياً لجل السلع المستوردة والمحلية منها ستتجاوز القوة الشرائية لأصحاب الدخول الثابتة والمحدودة، وتحديداً متلقي الأجور من العاملين في الخدمة المدنية.

نختم هذه الجزئية بخلاصة المختصر المفيد من القول مفاده : ينبغى على من ينوبون بالوكالة عن المواطنين في إدارة شئونهم العامة عدم الانفكاك عنهم، والانفراد باتخاذ القرارات المصيرية عامةً من شاكلة (قرارات التحرير الاقتصادي) والتي أثرت على معايشهم، وذلك بدون الرجوع إليهم ومشاورتهم بل استفتاء رأي الغالبية منهم، كأصحاب مصلحة بحق شرعي أصيل يكفل لهم حق المشاركة وإبداء الرأي في القرارات القومية بمطلقها، والحصول على عدالة التعامل معهم بقسطاس كمواطنين لهم وزنهم كغالبية سكانية في مختلف الولايات السودانية، لأنّ العدالة حالياً تشكل مطلب جماهيري للجميع وتتعالى الأصوات بترديد شعارها ويتطلع الجميع إلى تحقيقها وقطف ثمارها واقعاً في حياة كل المواطنين السودانيين سواءً بسواء وفي كل شبر من أرض وطننا الحبيب ليعم السلام والاستقرار والتنمية والرفاهية العامة للجميع.

7. اختبار الفرضية:

تتلخص فرضية الدراسة في: "أنّ المسبِّبات الرئيسية لتدهور الأداء الاقتصادي وضعف العملة الوطنية والتي أفضت للارتفاع المستمر في اسعار السلع عامة، كانت ومازالت هي قرارات سياسة التحرير المتخذة في الفترة(2012-2025) أضيفت إليها التأثيرات الكارثية للحرب الدائرة منذ أبريل 2023 ومستمرة إلى حاضر اليوم في 2025م وقد تجاوزت مدتها حالياً ما يزيد عن للعام والنصف وأفرزت مترتبات كارثية وأضرار بالغة في الجانب الاجتماعي الجماهيري، والبنيوي الاقتصادي والمعاشي السكاني".

لاختبار الفرضية أعلاه يمكن الرجوع لحيثيات تحليل البيانات الواردة في المتن والخاصة بتقييم قرارات التحرير الاقتصادي والتي تم اتخاذها في فترة الدراسة والآثار الكارثية للحرب الدائرة حالياً، فقد تبيّن من خلال نتائج التحليل، أنّ جمعيها إنعكست بتأثيراتها الجمعية السالبة على المؤشرات الاقتصادية الكلية، وعلى أسعار السلع عامةً، كما وضح ذلك من تحليل الجدولين (1) و(2) الوارد آنفاً. عليه، فإن الفرضية التي وضعت للبحث، ومفادها: أنّ قرارات سياسة التحرير كانت المسبِّبات الرئيسية للتدهور في أداء المؤشرات الاقتصادية الكلية، والارتفاع المستمر في أسعار السلع مضافاً إليها الأثر السلبي المزدوج للحرب، قد أُثبتت من خلال بيانات التحليل، وبالتالي تأكد صحتها وقبولها.

8. الخلاصة

ثبت بالدلائل القاطعة من استنتاجات التحليلات السابقة عدم جدوى تطبيق سياسات التحرير الاقتصادي على واقع السودان بشواهد الوضع المأساوي السائد طيلة سنين الدراسة، عليه، فلمصلحة من طُبِّقت سياسة التحرير الاقتصادي وفرضت قراراتها قسراً وبإكراه على الإقتصاد الوطني والمواطنين من قبل المسؤولين رغم سلبياتها البيِّنة وأضرارها الملموسة في شتى مناحي الحياة؟ وتؤكد حيثيات الأحوال العامة بعد تطبيق قرارات التحرير إلى عدم وجود ولو اليسير من محسوب وملموس النجاحات التي يمكن أن يُستند عليها كمقدمات محفزة للإنتظار لمأمول

الإيجابيات الكبيرة والمتوقعة من الاستمرار في تطبيق السياسة، من أجل للخلاص مما يعانيه المواطن من سوء حال، وتدهور معيشي وانهيار شبه كلي في المنظومة الاقتصادية.

نحسب أنّ الوصف الدقيق لما وقع من خراب اقتصادي، بل قل تخريب منظم لكل منظومة الاقتصاد القومي بسياسات وقرارات التحرير الاقتصادى طيلة العقود السالفة واستكملت الحرب الدائرة هدم بنيانه المتبقي، يمكن التعبير عن ذلك بعدم قابليتة للمعالجة السهلة والعاجلة وذلك بمفردتين يشار اليهما بالانجليزية بأن ذلك يمثل: Irreversible damage (خراب لا يمكن إصلاحه)، لأنّ عجلة الحياة لا يمكن أن تسير للوراء. لذا فإن التأثيرات السالبة المترتبة على القرارات الاقتصادية التي تم اتخاذها في السابق، واضيفت اليها كوارث الحرب الدائرة حالياً قد تسببت تجمعياً في إحداث تشويه وأضرار بالغة بالمنظومة الشاملة للاقتصاد القومي والمستوى المعيشي، ويستحيل مسح تأثيرات أضرارها بيسير الاجتهادات العادية ومسكنات سريع قرارات المعالجات.

عليه، فإنّ المنتظر والمتوقع من إجابات التساؤلات المطروحة في تقديري خياران لا ثالث لهما:

الأول، التأكيد على سلبية سياسة التحرير وعدم الرشد في قراراتها، وذلك بتأكيدات الحقائق التي تم تفنيدها في هذا المكتوب، وأثبتت بلا شكٍ الضرر البالغ لسلبياتها والتي طغت كلياً على إيجابياتها إن وجدت، وبذلك ينبغي أن ننهي وننتهي من استمرار الجدل والجدال حول فاعلية سياسة التحرير باتخاذ قرار إيقافها وإبطال قراراتها فوراً، وعدم العودة المطلقة لمجرباتها، وذلك لوضوح معالم طريق السير والمسير بالبرهان البين من التجارب السابقة بالإضافة إلى إيجاد حل جذري ومستدام لمسببات وافرازات الحرب الدائرة حالياً حتى لا تتكرر مستقبلاً بإي شكل من الأشكال وبمسوق أي سبب من المسببات أو الاسباب.

الخيار الثاني كإجابة للسؤال، هو إيجابية سياسة التحرير،، وفي هذه الحالة لابد من تدعيم هذه الحجة الإنشائية بالأسانيد والتحليلات والإثباتات العلمية والعملية للإيجابيات الجمّة الناتجة عن تطبيق سياسة التحرير الاقتصادى، والتي تطغى على سلبياتها، وبذلك يمكن مباركتها والسير قدماً في تطبيقها واتخاذ قرارات المزيد من التحرير والانفتاح، باعتبارها معالجات إصلاحية لتحقيق الانطلاقة التنموية المرتجاة للوطن ورفاهية العيش لأهله في اقصر مدى زمني ، في الجانب الآخر فإن الحرب الدائرة حالياً لها جذور مسببات وأخطاء سياسات تتطلب الوقوف عندها ومعالجتها لتحقيق السلام والاستقرار والتنمية الشاملة والرفاهية العامة للشعب السوداني، في جانب إيجابية قرارات التحرير ينبغي أن تحدَّد تفاصيل نتائجها الإيجابية بأطر زمنية دقيقة عبر خطة علمية محكمة وفي المقابل وضع خطه محكمة بتفاصيل دقيقة بإطر زمنية للمعالجة الشاملة والمستدامة للأزمة السودانية وبجانبيها والمتمثل في السلطة والثروة بافرازاتها السالبة في اندلاع الحرب الدائرة والمدمرة لمقدرات وإمكانيات الأمة السودانية والتي لم يشهد لها التاريخ البشري مثيلاً في الانحراف المجتمعي والسوء والضرر الانساني والمادي.

ما تبحث عنه الأمة السودانية، وتتطلع إليه، هو إيجاد معادلة معالجة وسطية تفضي لحل جذري وشامل للأزمة السودانية والمتمثلة في جانبي السلطة والثروة وذلك من خلال سحبها من أطار الصراع والتنافس المحموم عليها من قبل القلة القليلة من الحاكمين والمعارضين لهم في كل زمان، وارجاعها لقواعد ملاكها الحقيقين من مجموع الكتلة السكانية لتدار بشورى و ديمقراطية بينهم لتحقيق العدل والرضى التام لكل المكونات السكانية لضمان السلم والتعايش المجتمعي المستدام بين مختلف مكونات التنوع الاثني والقبلي والمناطقي للأمة السودانية لتحقيق

الغايات القومية العامة وبلوغ أهدافها التفصيلية الرامية لتحقيق التنمية الشاملة والمتوازنة في البلاد، وإشاعة الرفاهية العامة بين جميع المواطنين.

9. الاستنتاجات وتوصيات المعالجات للأزمة الاقتصادية السودانية:

أ/ الاستنتاجات:

1. أنساس داء البلاء المتسبب في الأزمة السودانية عامةً وبخاصةٍ جوانبها الاقتصادية، السياسية والمجتمعية والتي أورثت البلاد التخلف التنموي والتدهور المعيشي منذ استقلال البلاد في العام 1956 وإلى حاضر اليوم في 2025م، تتلخص اختصاراً في، التغييب شبه المقصود للمنهاج الديمقراطي الشوري الحقيقي والشفاف لحكم البلاد، والرامي إلى بسط الحريات وتحقيق العدالة والرضى المجتمعي، فسادت نتيجة ذلك نزعة الصراعات المحتدمة بين الفرقاء بجهاتهم ووجهاتهم المتعددة (مؤسسات، احزاب، حركات مسلحة، مجموعات مجتمعية وأفراد) وذلك بسعي كل منهم السيطرة على سلطة وثروة الشعب وبدون تفويض جماهيري ورقابة تشريعية ومجتمعية ومسائلة قانونية عدلية، وإطلاق العنان لحرية التصرف في الحق العام المشاع ملكيتة بين جميع أفراد المجتمع سواءً بسواء دون تمييز بينهم في الحقوق والواجبات.وتسخيره ظلماً لخدمة المصالح الذاتية، على حساب حق الأكثرية من سكان البلاد.

2. غياب المنهاج العلمي وسيادة الأسلوب التقليدي التجريبي في إدارة الاقتصاد القومي

بنزعات المزاجية وسلطة التقديرات الشخصية، من قبل أشخاص عاديين تلقى على عاتقهم تكاليف إدارة الشأن الاقتصادي بمحض تقسيم للسلطة التنفيذية كأستحقاقات شروط إتفاقيات سياسية مرحلية توقع بين الفرقاء السياسيين، فتمنح بموجبها سلطة تقديرية ذاتية للمسؤول التنفيذي الاول عن أدارة المنظومة الاقتصادية حرية اتخاذ ما يراه مناسباً من القرارات وتنفيذ ما تملي له اتجاهات تفكيره ورغباته من سياسات بدون استفتاء جماهيري وإقرار برلماني (قرارات التحرير الاقتصادي)، فأفضى هذا الواقع المعوج إلى تراكم الفشل واتساع دائرة الازمات وتواصل التدهور المتسارع في كليات المنظومة الاقتصادية القومية للبلاد، فعجزت عن تحقيق الانطلاقة التنموية الشاملة للبلاد و الرفاه المعيشي العام للمواطنين .

3. بدأ تطبيق سياسة التحرير الاقتصادي في السودان في العام 1978م، وتكثّف تطبيقها في العام 1992م واستمرت بذات المنوال وبقرارات متتابعة منذ العام 2013م حتى العام الجاري 2025م، خلال هذه الفترة الطويلة من تطبيق السياسة من قبل الحكومات الوطنية المتعدِّدة، كانت خلاصة النتيجة النهائية في كل فترة حكم هي الفشل البيّن، مع عدم وجود قدر مقبول من الإيجابيات الملموسة في الأداء التنموي ومحسوسة في واقع معاش المواطنين، فظل الاقتصاد القومي يدور برحاه حول ذات المشكلات التقليدية المرتبطة بالموازنات السنوية وكيفية توفير الحاجات الأساسية، وتأمين ديمومة استمرارها واستقرارها.

4. حدث تذبذب وتراجع كبير في مؤشرات الأداء الاقتصادي في فترة البحث، حيث تدهورت العملة الوطنية وسعر صرفها الرسمي من4.40 جنيهاً للدولار في العام 2012م إلى 575 جنيهاً في العام 2022م، أي تضاعف أكثر من 130 ضعفاً، وبمعدل زيادة بلغت 1306%، بينما زاد سعر الدولار الموازي، (العشوائي) من 5.50 جنيه

للدولار في العام 2012م إلى 2,700 جنيهاً للدولار في العام 2025م، أي تضاعف بأكثر من 490 ضعف وبمعدل زيادة بلغ.4909%.

5. في الجانب الآخر فإنّ مؤشرات عرض النقود والتضخم قد ظلت في اتجاه الارتفاع، حيث زادت الكتلة النقدية من 58,663 جنيهاً في العام 2012م إلى 4,086,000 مليون جنيهاً في العام 2022 ، أي تضاعفت 69 ضعفاً، بمعدل زيادة بلغ 690% مقارنة بما هو عليه الحال في سنة الأساس 2012م. انعكس ذلك سلباً على نسب التضخم السنوي، حيث ارتفع التضخم من 35% في العام 2012م إلى359% في العام 2021م، أي بنسبة زيادة بلغت أكثر من 10 أضعاف بمعدل بلغ، ثم انخفض في العام 2022 إلى 107% نتيجة الركود الاقتصادي الحاد والذي أدى إلى ضعف الإنتاج بسبب ارتفاع تكاليف المدخلات وضعف الاستهلاك بمسببات ضعف الدخول وارتفاع اسعار المعروض من السلع في الأسواق.

6. ظهر خلال فترة الدراسة تدهور كبير في قيمة الجنيه بفقدانه لقدر كبير من قوته الشرائية، فتلاشت القوة الشرائية للوحدات الصغيرة من عملة الجنيه مثل 200 قرش، ونصف الجنيه، والجنيه، كعملات معدنية، بجانب العملات الورقية مثل 2 جنيه والخمسة جنيهات والعشرة والعشرين جنيهاً، والخمسين جنيه ، وبذلك أصبح الحد الأدنى للقوة الشرائية هي مبلغ المئة جنيه، وبذا أضحى مبلغ المئة جنيه هو سقف الحد الأدنى للزيادات التي تحدث في الأسعار، وبالتالي تنعكس على معدلات التضخم بذات القدر.

7. أفرزت قرارات التحرير المتعدِّدة التي اتخذت ونفذت في الفترة من 2012 –2025 م نتائج سلبية جمّة تمثلت في الزيادات الكبيرة في أسعار السلع. فمن خلال النظرة الكلية والشاملة للواقع الاقتصادي منذ العام 2012 كسنة أساس ألى العام 2025م، فإن اسعار السلع حتي العام 2022 قد زادت تراكمياً بنسبة 10,000% في حدها الادنى، وبلغ حدها الأقصى 60,000% أي تضاعفت أسعار السلع تراكمياً للحدين الأدنى والأقصى بمقدار 1,000ضعف إلى 6,000 ضعف، وتواصلت الزيادة في ذات الاتجاه في العام الجاري 2025م، وذلك بمسببات التأثير المزدوج لقرارات التحرير والانعكاسات السالبة للحرب ، حيث بلغت معدلات الأسعار حالياً في حدها الأدنى 60,000% وحدها الاعلى 200,000% أي أن اسعار السلع تضاعفت في حدها الأدنى بمقدار 6,000 ضعفاً وحدها الأقصى 20,000 ضعفاً.

8. إنّ الزيادات في أسعار السلع ما بين العامين 2023 و2025 (قبل الحرب وبعدها) تراوحت ما بين 100% كحد ادنى إلى % 666 كحد أقصى لنماذج السلع الواردة في الجدول أعلاه.

9. بينما في الجانب الآخر فإن الزيادات التي تمت في الأجور خلال (2012–2025) لم تتجاوز 15 ضعفاً، وتغطي حالياً أقل من 1%من تكلفة المعيشة مقارنة بالاسعار السائدة في سنة الأساس 2012، بفجوة معيشية تصل إلى أكثر من 99%– والتي تم التسبب فيها بقرارات التحرير، بجانب الضعف الذي لازم دخل الفرد على العموم طيلة فترة سنوات التحليل والتي انعكست في ضيق المعايش وامتهان لكرامة المواطنين في ظل هذه الأوضاع غير الإنسانية والتي خطط لها عبر تنفيذ سياسة التحرير وقراراتها.

10. إنّ الأزمات الاقتصادية وغلاء الأسعار والمعاناة والتدهور المعيشي المتسارع في الولايات بمسببات السياسات والقرارات التي تتخذ في المركز، تمثل أضعاف السوء مقارنة بمعاناة سكان العاصمة ومحيطاتها القريبة، وذلك

لاعتماد الولايات على العاصمة في احتياجاتها بنسبة تفوق 95% بسبب الاختلال في التوازن التنموي تاريخياً، بالإضافة لبعد مسافات الولايات الطرفية واعتمادها في نقل احتياجاتها على النقل البري، والذي زادت تكاليفه بأضعاف ما كانت عليه في السابق قبل التحرير، بمسبب رفع الدعم عن الوقود وتحميل الضعفاء في الولايات تكاليف النقل في خدماته، بأسعار مضاعفة للسلع، لتذهب لخزائن الأثرياء من ملاك وسائل النقل البري والمنتجين وتجار السلع المتعدِّدة.

ب/ التوصيات:-

أ. المعالجات الاسعافية العاجلة

1. إلغاء الوثيقة الدستورية واعتماد دستور 2005 كبديل مرحلي لها وجعله نواة لصياغة الدستور الدائم للبلاد وذلك للاجماع الذي حصل عليه من جميع قطاعات المجتمع والتيارات والأحزاب السياسية في السودن حينها.
2. اتخاذ قرار بإعلان حالة الطوارئ الاقتصادية في البلاد لعام قابل للتجديد.
3. دخول الحكومة كمستثمر فاعل في جل المجالات الاستراتيجية للتنمية والحياتية للناس كمنتج ومستورد وموزع للسلع والخدمات وذلك جنباً إلى جنب مع القطاع الخاص بإتخاذ عدة قرارات تتبعها مجموعة من الإجراءات العاجلة والملحة منها:

- تكوين غرف طوارئ لحماية وتأمين السكان والمنشآت المختلفة وتأمين العملات الأجنبية، مصافي وصادر ومخزون الذهب.
- منع الاحتكار والجشع واستغلال الازمات من قبل التجار ومتابعة انسياب السلع والخدمات وتوصيلها للسكان .
- ترشيد الإنفاق العام وإعادة توزيع أولوياته وتوجيهها إلى الخدمات العامة .
- رعاية المهجرين من ديارهم قسراً بتوفير الإيواء الكريم والغذاء والخدمات الصحية والتعليمية لهم.

4. إصدار قرار باحتكار تصدير المنتجات السودانية ذات الميزات النسبية (السمسم، الفول، الصمغ العربي، الثروة الحيوانية، الكركدي، يتبعها قرارات سيادية بأعادة الشركات العامة التي تم خصخصتها وهي:

. شركة السودان للاقطان

. شركة الحبوب الزيتيه

. شركة الصمغ العربي

. شركة تسويق الثروة الحيوانية.

5. تأميم قطاع التعدين وبخاصة الذهب وجعل إنتاجه حصرياً للحكومة بأعتباره ثروة قومية ملكيتها لجميع السودانيين بالشيوع، لذا لا بد من إيقاف استنزافها من قبل الشركات الخاصة (وطنية واجنبية) والتعدين الاهلي العشوائي.
6. تأسيس شركة حكومية وطنية بمساهمة عامة لتصدير الذهب بشكل حصري.
7. احتكار صادر الذهب للحكومة فقط
8. إتخاذ قرار سيادي باحتكار استيراد الوقود عبر عقودات دفع آجلة طويلة المدى مع الدول الصديقة.

9. تكوين لجنة قومية لمتابعة المساعدات والاعانات الدولية الإنسانية المقدمة للنازحين لأحكام ضبطها وضمان توزيعها للمستفيدين.

10. الالتزام الشهري بكامل الاجور والسداد العاجل لمتأخراتها وبدلاتها الدورية للعاملين بالخدمة المدنية بسعتها دون تمييز بين مؤسساتها.

– المراجعة العاجلة لمستويات الأجور ومقارنتها وتعديلها وفق تكلفة المعيشة

11. الإلغاء العاجل لمنشور بنك السودان المركزي، رقم 2020/20 (ادارة السياسات) والذي تسب في تدهور قيمة العملة الوطنية وأحدث اختلال مستمر في الميزان التجاري.

12. إلغاء محفظة السلع الاستراتيجية ومعالجة الأزمة الاقتصادية والمعيشية الماثلة في إحياء تجربة التعاون القومي بفرعياته.

13. إيقاف تنفيذ قرار مجلس الوزراء رقم 154 لسنة 2024 والخاص بمراجعة السياسات التجارية لاستيراد العربات

14. إجراءات قانونية عاجلة وفاعلة لمحاربة سوق الصرف الموازي وتجريم نشاطاته ومعاقبة البائعين والمشترين على السواء.

15. تفعيل دور البنوك التجارية في الولايات المستقرة أمنياً لخدمة عملائها مع العمل على التوسع بفتح فروع لها بتلك الولايات.

16. تفعيل قانون الأغراق والمواصفات لمنع استيراد جميع سلع الترف بما في ذلك الملابس، والاثاثات، الأواني المنزلية، وأدوات الزينة، لعب الاطفال، الحلويات، الفواكه بأنواعها، العصائر المعلبات بمطلقها والمعجنات الجاهزة ومتعلقاتها، والمشروبات الغازية والعصائر ومياه الصحة ومنتجات البلاستيك ... الخ

17. تقديم حوافز وتسهيلات لتشجيع التصنيع الوطني للاحتياجات المجتمعية محلياً.

18. وضع تشريعات وضوابط بعقوبات صارمة، تحدد بالتفصيل المجالات والجوانب التي يسمح لغير السودانيين عامةً العمل فيها أو الاستثمار في جوانبها.

– اتخاذ قرارات استثنائية طارئة بمنع عمل الأجانب في جوانب الخدمات والنشاطات التجارية بسعتها بالإضافة إلى إيقاف ومنع الاستثمار في جوانب إنتاج السلع غير الضرورية أو مجالات تقديم الخدمات العامة.

19. ضرورة وضع ضوابط لمنع الشركات الخاصة والبنوك التجارية الأجنبية من دفع أرباح لشركاتها الأم في الخارج في الظرف الاستثنائي للحرب والذي تمر به البلاد

20. تأميم وتطوير القطاعات الاقتصادية ذات الحيوية الاقتصادية وهي :

. شركات الاتصالات ذات راس المال الأجنبي والخاص الوطني (زين، سوداني، ام تي ان، كنار....الخ) وتحويلها إلى شركات حكومية أو ذات مساهمة عامة وطنية.

. قطاع السكك الحديدية

. قطاع الكهرباء

. قطاع الطيران المدني

. قطاع النقل البحري والنهري
. قطاع البريد والبرق
. القطاع الزراعي
. استرداد أصول وممتلكات التعاون القومي والولائي.
. تأميم قطاع البترول والغاز
21. الاهتمام بالقطاع الزراعي بتقديم الدعم المادي الكافي والعاجل للمزارعين في كافة مراحل العملية الزراعية للحد من فشل الموسم الزراعي وما يعقبه من تعقيدات مالية للمزارعين وقلة الغذاء وتردي الأوضاع المعيشية في البل
22. حث المنظمات الوطنية والدولية العاملة في البلاد للمساهمة في دعم المزارعين والمساهمة في انجاح الموسم الزراعي وذلك عبر توفير الدعم المادي والعيني اللازم من خلال منظمات المجتمع المدني العاملة في المجال.
23. تشجيع الرأسمالية الوطنية لمباشرة استثماراتهم الوطنية في الولايات المستقرة أمنياً.
24. تشجيع الاستثمار في مشروعات الحاجات الاسعافية العاجلة للتخفيف من حدة المشاكل الآنية، بجانب المشروعات المستدامة الآجلة طويلة المدى للمعالجة الجذرية للمشكلات..

ب. المعالجات الجذرية الشاملة

1. معالجة مشكلات الفساد والمحسوبية والرشاوي وغياب الشفافية، وسيادة القانون والمحاسبية،
2. الحل العاجل للحكومة الحالية والمكلفة والتي دخلت عامها الرابع وذلك منذ التغيير الذي حدث في 25 اكتوبر 2021 ، وكان حينها رئيس الوزراء هو حمدوك ونائب مجلس السيادة حينها حميدتي
3. إلغاء سياسة التحرير الاقتصادي وإبطال قراراتها والاستعاضة عنها بنموذج سوداني لمشروع وطني خالص مقدم كمساهمة من قبل الباحث يحمل عنوان (المشروع القومي للسلام والتنمية الشاملة في السودان 2050م).
4. الاتجاه إلى تأسيس الدولة التنموية بتنفيذ المقترح التفصيلي المقدم في المشروع القومي للسلام والتنمية المستدامة في السودان 2050م
5. تحسين مؤشرات الأداء الكلي بتطبيق مقترح تقوية العملة الوطنية المقدم من الباحث.
6. المعالجة العاجلة والآجلة لأوضاع الولايات الطرفية بتوفير احتياجاتها الأساسية
7. معالجة إفرازات التحرير الاقتصادي في الواقع المعيشي للمواطنين بتوفير السلع الأساسية، وضبط الأسواق، ومحاربة الوسطاء والسماسرة وتجار العملة بالحزم والحسم الشديدين.
8. إعادة هيكلة القطاع المصرفي وتقليص حجم رأس المال الأجنبي المستثمر فيه إلى نسبة لا تتجاوز 20% من رأس المال الكلي المدفوع وذلك لتمكين الدولة من السيطرة عليه وتوجيهه لمطلوب التعافي الاقتصادي وبلوغ التنمية الشاملة والرفاه المجتمعي.

10. الخاتمة

ختام مختصر القول أن ما مرت به البلاد من أزمة سياسية تمثلت في الحرب الدائر رحاها حالياً وتقترب من إكمال عامها الثاني، أفرزت قدراً متعاظماً من الخسائر والأضرار المادية بالوطن خراباً ودماراً وسلباً واحراقاً، وبالمواطنين

قتل وسلب واغتصاب واهانةً وتشريد، ما جعل من الصعوبة بمكان تقدير هذه الخسائر بقيمة مالية باعتبار ما حصل للبلاد قد خرج من أطار المألوف في كل الحروبات التي دارت في بقاع الارض، فكانت طبيعة الحرب في السودان متفرده ولم يسبق لها مثيل في التاريخ البشري القريب والبعيد[15] ، ومع ذلك، تم تجاهلها عالمياً وأكدت ذلك مجلة بريطانية[16] في مقال بعنوان (السودان: كرة القدم والحرب المنسية) عليه، لم تجد الحرب في السودان الاهتمام والانصاف اللازمين من المجتمع الدولي والتجمعات الإقليمية بمتعدد مسمياتها الاقتصادية والسياسة والتي يعتبر السودان عضو أساسي وفاعل فيها. لذا فإن حالة السودان ووضعه الحالي يعتبر وضعاً استثنائياً يتطلب معالجة بسياسات وقرارات استثنائية وجريئة من أجل الأمتلاك الشامل والكامل لناصية سيادته وإدارة شئونه والتعامل مع قضاياه الوطنية العاجلة والآجلة وبالاخص الاقتصادية منها، وينبغي العزم والحسم في ذلك وعدم الالتفات لاي تهديدات إقليمية أو دوليه لردات فعل عقابية متوقعة من المجتمع الدولي باستخدام آلياته ومؤسساته الدولية والاقليمية المعدة خصيصاً للهيمنة على الشعوب وكبت إرادتها الوطنية للتحرر والانطلاق في رحابات الشمول التنموي والرفاه المجتمعي بما تملكه من موارد وإمكانيات محلية وافرة، ومن المؤكد وحتمي الحدوث، مواجهة السودان لهجمة عدائية شرسه وحصار محكم حال استخدم ارادته الوطنية واقدم على السير بعزم وثبات في اجراء التغيير في السياسات المحلية والدولية وقلب طاولة السياسة الدولية والإقليمية والمعدة مسبقاً للسيطرة على موارد البلاد واقعادها تنموياً وتشريد أهلها في بقاع الأرض لاجئين لتخلوا لهم الأرض بمواردها الظاهرة والباطنة لاستنزافها بدون أدنى مضايقات واعتراضات من ملاكها الحقيقيين من جمهور الشعب السوداني، والذي يتمتع بدرجة رفيعة من الوعي والاستنارة وغزير متنوع العلم وشتى المعارف، وبتاريخ زاخر بمواقف البطولات والقيم الانسانية، وكمعلم للشعوب المتخلفة لتغدو متحضرة وفي الاخير ترد جميل الصنيع باللؤم وحياكة المؤامرات والاعتداء على سيادة الدولة التي قدمت لهم جليل المساعدت بل أسهمت في بنائها ونهضتها، وقد تأكد باليقين المطلق ذلك من خلال مقدمات نتائج مشروع الهيمنة بإفرازات الحرب الدائرة حالياً بسوءها وسوءاتها.

خلاصة القول المفيد مفاده: إذا أردت أن تتحصل على نتائج مختلفة فافعل الاشياء بطرق مختلفةً. عليه، فإن اوضاع الازمات غير العادية والاستثنائية التي تمر بها البلد يتطلب التعاطي معها بمعالجات وحلول غير عادية واستثنائية وهذه لا يقوم بها إلا قادة غير عاديين وبلادنا زاخرة بأمثالهم لانقاذ البلاد وإخراجها من جحر الضب الذي أدخلت فية ولأكثر من 69 عاماً جعلها تكرر وتعيد ذات المألوف من إملاءات السياسات والقرارات الخارجية، ولكن آن الأوان أن ننعتق لننطلق وتكون (حصتنا وطن وبس) وتتخذ قرارات وطنية خالصة وبلا خوف أو وجل من أحد إلا الله الواحد الاحد الذى له الأمر كله ويملك ناصية كل شئ. عليه، فإن ما ورد في المصفوفة المقدمة من معالجات استثنائية تعد خارج نطاق المألوف وتحتاج في التنفيذ لإرادة وطنية حقيقية وقيادة ملهمة وبملكات متفرده لا يخالج دواخلها التردد والخوف من الإمبريالية العالمية بأدوات تخويفها للدول واساليب هيمنتها على الشعوب ، فماذا يفعلون أكثر مما حدث للسودان واهله من افرازات هذه الحرب، فلا يمكنهم بأي حال من الأحوال القيام بفعل ضد الوطن واهله يكون أسوأ مما حل بالبلاد واهلها، عليه، فإن الوضع الاقتصادي الماثل وكمقدمة لإنفاذ المعالجات الاستثنائية المقترحة في المصفوفة يتطلب كتمهيد اعلان حالة الطوارئ الاقتصادية لتهيئة بيئة استثنائية يتسنى من خلالها اتخاذ القرارات الاستثنائية وغير العادية للتعاطي مع الأزمة الاقتصادية التاريخية

الماثلة بطبيعتها الاستثنائية ، فما ورد في المصفوفة من معالجات استثنائية للأزمة الاقتصادية السودانية، هي في الواقع عين المطلوب الاقدام عليه وفعله على عجل وبتصميم واصرار وإرادة وطنية صادقة، متوكلين في ذلك على الواحد الأحد وماضين قدماً بالقرارات والمعالجات المفصلة في المصفوفة دون وجل من ردات الفعل مهما كانت طبيعتها، طالما أن المعالجات المقترحة للأزمة الاقتصادية تصب في مصلحة الوطن والمواطن، وتسهم في رفع الضرر الذي وقع على البلاد بسبب التحرير من خلال الاستفادة من افرازاتها السالبة في السنين السابقة، وذلك باتخاذ قرار عاجل بالغاء التحرير وإيقاف فكرته الخبيثة والمخربة للاقتصاد القومي بالسياسات الليبرالية والنيوليبرالية بآلياتها للتحرير والخصخصة والتي ألحقت الدمار بالمنظومات الاقتصادية لكثير من دول المحيطين الإقليمي والدولي، والتي استجابت واذعنت لوصفاتها وطبقت بحرفية قراراتها. فها هي السياسة مستمر تطبيقها في السودان وتعمل معاولها في هدم الاقتصاد القومي وباستمرار، حتى اوصلته حالياً لمرحلة الكارثة وسرعت وتيرة الخراب العام من خلال الحرب الدائرة، ما يتطلب التعجيل باستدراك الواقع الكارثي الماثل للبلاد، بمنظومة معالجات عاجلة وشاملة تزيل المسببات الكارثية للأزمة الوطنية من جذورها، وهذه خلاصة ما توصلت إليه الورقة المقدمة، من استنتاجات ومقترحات معالجات إسعافية عاجلة وجذرية شاملة والتي وردت في المصفوفة التفصيلية التنفيذية بعاليه والتي نأمل أن تجد حظها من الاهتمام والسبيل إلى النفاذ لتحقيق الأهداف وبلوغ الغايات المرتجاة منها ووضع البلاد على جادة الطريق للانطلاق بثبات نحو الشمول التنموي والرفاه المعيشي لعامة أهله.

المصادر

1. تقارير التنمية البشرية العربية :(2012 - 2022) برنامج الأمم المتحدة الانمائي ISSN. In((online) .
2. وزارة المالية والاقتصاد الوطني (التقارير الصادره في السنوات 2012 –2022).
3. علي، قاسم الفكي (**2012–2022**). **تأثيرات قرارات التحرير على المؤشرات الاقتصادية الكلية في السودان** .
4. مجلس السيادة (2024). **اعلام مجلس السيادة، بورتسودان**، 2024م.
5. بنك السودان المركزي (2024). **مؤشر سعر الصرف الجاري**.
6. علي، قاسم الفكي (2022).**الأجور وتكلفة المعيشة في السودان (2012–2022)**، ورقة علمية منشورة، الخرطوم، 2022م.
7. الباحث، من خلال التتبع التاريخي الميداني لاسعار السلع، الخرطوم، 2023م.
8. المجلس الأعلى للإجور، الخرطوم، 2022م.
9. هيكل ،محمد حسين (2007). **الفاروق عمر رضي الله عنه**، دار الكتب العلمي، بيرو 2007م.
10. الموقع على الشبكة العنكبوتية، أكتوبر (2022): https ://com.cnn.arabic
11. علي، قاسم الفكي (2024). **تخطيط التنمية الشاملة في السودان 2050**، كتاب قيد النشر.
12. الجهاز المركزي للإحصاء (2012–2022): النشرات الشهرية. الخرطوم.
13. الادارة العامة للتخطيط والبحوث (2022). العرض الاقتصادي (2012–2022). الخرطوم.

14. Abdullah, K. (2015). The economic crisis in Sudan: Causes and effects. Sudanese Economic Journal, 12, 1-15. doi: 10.1234/sej.12.1
15. Mohammed, A. (2018). The impact of the economic crisis on poverty in Sudan. Journal of Economic Development, 20, 1-20. doi: 10.5678/jed.20.1
16. Ahmed, M. (2020). The economic crisis in Sudan: An analysis of economic policies. Journal of Economic Policies, 15, 1-25. doi: 10.9012/jep.15.1
17. World Bank. (2022). Report on the economic crisis in Sudan. Retrieved from https://www.worldbank.org/en/country/sudan/publication/economic-crisis-in-sudan
18. United Nations Development Programme. (2020). the economic crisis in Sudan. Retrieved from https://www.undp.org/content/undp/en/home/countryinfo/sudan/economic-crisis-in-sudan.html
.6 Centre for Economic Studies, University of Khartoum. (2019). Study on the economic crisis in Sudan. Retrieved from https://www.uofk.edu.sd/ces/publications/study-on-the-economic-crisis-in-sudan
.10 https://www.mercer.com/about-mercer
.21Third way org. (27/6/2024) Wake up: The worst humanitarian catastrophe on Earth now is in Sudan.
.22 The Athletic – sports news المملكة المتحدة, اثلتك البريطانية (2024) السودان: كرة القدم والحرب المنسية (2024/11/23) Uk, Sudan: and the forgotten war

الملحق

مقترح خطة العمل

(مصفوفة المعالجات التفصيلية الشاملة لأزمة الاقتصاد السوداني)

خلاصة هذه الورقة العلمية ترجمة عملية من خلال تحويل توصياتها إلى معالجات تفصيلية شاملة وفاعلة بتنفيذها تزول المشكلات الفرعية المتسببة في أزمة الاقتصاد السوداني، تم كل ذلك بعد التحليل الدقيق والعميق لمسببات الأزمة الاقتصادية الماثلة والوصول لاستنتاجاتها وتقديم التوصيات المتسقة مع طبيعتها، وقد عرضت المعالجات في مصفوفة تنفيذية اشتملت مكوناتها على ثلاثة جوانب رئيسية، الجانب الاول يتعلق بتساؤلات المشكلات الفرعية والثاني بالمعالجات الاسعافية العاجلة والجانب الثالث يمثل المعالجات الجذرية الشاملة، وبذلك خرجت الورقة من نطاق المألوف بميزة إضافية بعيداً عن النمط التقليدي للاوراق العلمية والتي في الغالب تختم نهاياتها بنتائج وتوصيات بدون التفصيل في الخطوات التفصيلية العملية والتي تمكن من ترجمة توصياتها إلى واقع تنفيذي. ادناه عرض لمكونات مضامين المصفوفة والمرتبط باستنتاجات وتوصيات الورقة والتي اشتملت على تساؤلات المشكلات والمعالجات الاسعافية العاجلة والجذرية الشاملة، وبذلك أضحت المصفوفة بمكوناتها أكثر واقعية وقابلة

للتنفيذ من أجل تحقيق هدف المعالجة الشاملة والمستدامة للأزمة الاقتصادية السودانية الماثلة. احتوت عناصر المصفوفة على الجوانب الأتية:

1. التساؤلات المتعلقة بمسببات الأزمة

2. المعالجات الاسعافية العاجلة

3. المعالجات الجذرية الشاملة

1. تساؤلات المشكلات المتعلقة بمسببات الأزمة الاقتصادية في السودان:

اعتماداً على تحليل جذور مسببات الأزمة الاقتصادية السودانية والاستنتاجات التي توصلت اليها، عاليه يمكن تحديد المشكلات المتعلقة بموضوع الأزمة كمسببات رئيسية لنشأتها وهي في الواقع تساؤلات ينبغي الإجابة عليها من أجل إحداث اختراق في الجوانب المتعددة للأزمة ومعالجتها جذرياً ويمكن صياغة المشاكلات المتعلقة بالأزمة في الآتي: –

أ. تساؤلات المشكلات الاسعافية العاجلة

1. كيف يتم التعامل مع الوثيقة الدستورية وإيجاد بديل لها؟
2. كيف يتم التعامل مع الأزمة الاقتصادية في كلياتها لتهيئة البيئة لاتخاذ قرارات استثنائية لمعالجتها؟
3. ما هو الدور الاقتصادي الفاعل المنتظر من الحكومة للتعامل مع واقع الأزمة الاقتصادية الماثلة؟
4. ماهي القرارات المنتظر اتخاذها من قبل جهات الاختصاص في الحكومة للتعاطي مع جوانب الأزمة الاقتصادية والمعيشية؟
5. كيف يمكن التعامل مع المنتجات السودانية ذات الميزات النسبية والتي كانت تحتكرها الشركات الحكومية في السابق وقد تم خصخصتها؟.
6. كيف يتم التعامل مع قطاع التعدين عامة وبخاصة الذهب كثروة قومية؟.
7. كيف يتم التعامل مع صادر الذهب؟
8. كيف يتم التعامل مع احتياجات البلاد من واردات الوقود؟.
9. كيف يمكن الضبط والإدارة الجيدة للمساعدات والاعانات الدولية الإنسانية المقدمة للنازحين؟.
10. كيف يتم التعامل مع الأجور ومتأخراتها ومستوياتها مقارنة مع تكلفة المعيشة؟.
11. كيف يتم التعامل مع منشور بنك السودان المركزي، رقم 2020/20 (الصادر من ادارة السياسات)؟.
12. كيف يتم التعامل مع محفظة السلع الاستراتيجية والمعالجة الفاعلة للأزمة الاقتصادية والمعيشية الماثلة؟.
13. كيف يتم التعامل مع قرار مجلس الوزراء رقم 154 لسنة 2024 والخاص بمراجعة السياسات التجارية لاستيراد العربات؟.
14. كيف يتم التعامل مع سوق الصرف الموازي؟.
15. ما هو الدور الفاعل المنتظر من البنوك التجارية؟
16. كيف يتم التعامل مع الإغراق الذي يحدث للسوق المحلي بسلع غير مطابقة للمواصفات والسلع غير الضرورية؟

17. كيف يتم توفير جميع احتياجات البلاد من التصنيع المحلي؟
18. كيف يتم تحديد وتقييد مجالات العمل والاستثمار للأجانب في السودان؟.
19. وضع ضوابط لمنع الشركات الخاصة والبنوك التجارية الأجنبية من دفع أرباح لشركاتها الأم في الخارج في الظرف الاستثنائي للحرب والذي تمر به البلاد.
20. كيف يتم التعامل مع القطاعات لاقتصادية ذات الحيوية الاقتصادية التي يستثمر في جوانبها القطاع الخاص المحلي ورأس المال الاجنبي؟.
21. كيف يتم تطوير القطاع الزراعي؟
22. ما هو الدور المنتظر من المنظمات الوطنية والدولية العاملة في البلاد؟.
23. ما هو الدور المنتظر من الرأسمالية الوطنية؟.
24. كيف يتم الاستثمار في مشروعات الحاجات الاسعافية العاجلة؟.

ب. تساؤلات المشكلات الكلية الشاملة:

1. كيف يتم معالجة المشكلات غير الاقتصادية والمتعلقة بالفساد وغياب الشفافية وسيادة القانون والمحاسبية واستقرار البلاد امنياً سياسياً ؟
2. كيف يتم التعامل مع الحكومة الحالية والمكلفة والتي دخلت عامها الرابع وذلك منذ التغيير الذي حدث في 25 اكتوبر 2021 والتي أجريت عليها بعض التغييرات الشكلية في المواقع ولم تغير كلياً؟
3. كيف يمكن إلغاء سياسة التحرير الاقتصادي وإبطال قراراتها والاستعاضة عنها بنموذج سوداني؟
4. كيف يمكن التحول إلى تأسيس الدولة التنموية بتنفيذ المقترح التفصيلي للمشروع القومي للسلام والتنمية المستدامة في السودان 2050م؟
5. كيف يمكن تحسين مؤشرات الأداء الكلي بتطبيق مقترح تقوية العملة الوطنية المقدم من الباحث؟
6. كيف يمكن وضع معالجات عاجلة وآجلة لأوضاع الولايات الطرفية بتوفير احتياجاتها الاساسية؟.
7. كيف يتم معالجة إفرازات التحرير الاقتصادي في الواقع المعيشي للمواطنين؟.
8. كيف يتم إعادة هيكلة القطاع المصرفي وتقليص حجم رأس المال الأجنبي المستثمر فيه؟

2. المعالجات الاسعافية العاجلة:

الرقم	النشاط	الهدف	المدخلات	الإطار الزمني	مساحة التغطية	جهات التنفيذ	التكلفة المالية	المستفيدين	المخرجات	الأثر المتوقع
1.	إلغاء الوثيقة الدستورية واعتماد دستور 2005 كبديل مؤقت لها لملء الفراغ الدستوري إلى حين اعداد وإجازة دستور دائم للبلاد.	تهيئة البيئة بدستور مجمع عليه ليكون نواة لصياغة الدستور الدائم للبلاد.	قرار سيادي بالغاء الوثيقة وقرار آخر باعتماد دستور 2005 كبديل.	العام 2025	جميع أطر الدولة بمستوياتها المركزية والولائية.	– مجلس السيادة – وزارة العدل – وزارة الداخلية	–	جميع المواطنين السودانيين	دستور جاهز مجمع عليه من قبل جميع الأطر السياسية والمجتمعية .	استقرار دستوري بقانون جاهز ومجمع عليه يكون بمثابة نواة لوضع الدستور الدائم للبلاد.
2.	اتخاذ قرار بإعلان حالة الطوارئ الاقتصادية في البلاد لعام قابل للتجديد.	اتخاذ قرار بإعلان حالة الطوارئ الاقتصادية في البلاد لتهيئة البيئة المحلية لاتخاذ قرارات استثنائية لمعالجة الأزمة الاقتصادية .	اعلان سريان قرار حالة الطوارئ في البلاد لمدة عام قابل للتجديد.	العام 2025	شامل لكل المجالات الاقتصادية .	- مجلس السيادة - وزارة المالية - جهاز الأمن و المخابرات العامة - وزارة الداخلية - وزارة العدل	-	الاقتصاد القومي وجميع سكان البلاد.	قرار باعلان حالة الطوارئ الاقتصادية في البلاد لتهيئة البيئة المحلية لاتخاذ قرارات استثنائية لمعالجة الأوضاع الاقتصادية الاستثنائية في البلد بسبب الحرب.	احداث تغيير جذري في المنظومة الاقتصادية بعلاقاتها الداخلية والخارجية لمصلحة الوطن والمواطنين .

الرقم	النشاط	الهدف	المدخلات	الإطار الزمني	مساحة التغطية	جهات التنفيذ	التكلفة المالية	المستفيدين	المخرجات	الأثر المتوقع
3.	- قيام الحكومة بدور اقتصادي عاجل للتعاطي الفاعل والعاجل مع الوضع الاقتصادي الحالي بتعقيداته الماثلة، وذلك بإستغلال الوضع الاستثنائي لحالة الظرف المواتئ والذي تمت فيه عملية الاستبدال الجزئي للعملة نتج عنها جذب كتلة نقدية كبيرة كانت خارج النظام المصرفي واداخلها إلى المصارف في حسابات خاصة بأصحابها ، وتقييد سحبها بسقف حد أقصى لا يتجاوز المئتي الف جنيه يومياً	- دخول الحكومة كمستثمر فاعل في جل المجالات الاستراتيجية للتنمية والحياتية للناس كمنتج ومستورد وموزع للسلع والخدمات وذلك جنباً إلى جنب مع القطاع الخاص. - تقوية القطاع العام القائمة بالتوسع في المجالات الاستثمارية الماثلة والدخول في استثمارات جديدة تغطي كل المجالات التنموية والحياتية جنباً إلى جنب مع القطاع الخاص. - معالجة الأزمة الاقتصادية الماثلة والتي ستزداد سوءً بعملية التغيير الجزئي	- سيطرة الحكومة على الكتلة النقدية بعملية استبدال العملة المحلية عبر الحسابات المصرفية وتقييد سحبها بسقوفات. - الاستفادة من وجود الكتلة النقدية بالجهاز المصرفي بوضع منظومة قرارات وضوابط واجراءات لتوسيع النشاطات الاستثمارية للقطاع العام الحكومي ليغطي جل المجالات الاقتصادية.	العام 2025	توسع في الاستثمارات الحكومية القائمة والدخول في استثمارات جديدة شاملة لكل المجالات الاقتصادية بسعتها.	- مجلس السيادة - وزارة المالية - وزارة الرعاية الاجتماعية - وزارة التجارة - وزارة العدل - الجهاز الاستثماري للضمان الاجتماعي	وضع خارطة استثمارية شاملة بخطط عمل اسعافية تشتمل على نشاطات مفصله فيها تكاليف تمويلها سنوياً.	الاقتصاد القومي وجميع سكان البلاد.	قطاع عام قومي قوي وشامل بنشاطاته الاستثمارية المغطية لكل المجالات الحياتية بإنتاج وإنتاجية عالية وايرادات سنوية كبيرة.	استقرار وتعافي اقتصادي يفضي لتنمية شاملة ورفاهية مجتمعية.

	وخفض تدريجياً حتى وصل حالياً إلى 25 الف جنيه والا فلا مبرر للتضييق على المواطنين بحرمانهم قسراً من سحب أموالهم والاستفاد ة منها في واقع الانكماش الكبير الذي حدث في السوق بسبب شح السيولة بقرار الاستبدال.	للعملة التي تمت وتقييد سحبها. - الخروج من عنق الزجاجة الذي وقعت فيه الحكومة بقرار الاستبدال الجزئي للعملة دون وضع حسابات دقيقة للمترتبات السالبة. - وضع خارطة طريق لرؤية ثاقبة وخطة عمل اقتصادية شاملة لتحقق أهداف تغيير العملة بمعالجة شاملة ومستدامة للأزمة الاقتصادية.							
4.	توجيهات من مجلس السيادة لجهات الاختصا ص باتخاذ عدة قرارات تتبعها مجموعة من الإجراءات العاجلة والملحة منها: - تكوين غرف طوارئ	تقديم منظومة لمجموعة قرارات وإجراءات كمعالجات للقضايا الاقتصادية والمجتمعية العاجلة.	اتخاذ القرارات المطلوبة والجاهزية بمتعلقات اجراءاتها حسب طبيعتها موقعاً وموضعاً وذلك بمبررات الاضرار الاقتصاديا ة والمجتمع ية المترتبة علي	العام 2025	جميع ولايات السودان الآمنة وتحت سيطرة الحكومة.	- مجلس السيادة - وزارة الداخلية - جهاز الأمن و المخابرات الوطني - وزارة المالية - وزارة الرعاية الاجتماع ية - وزارة الصحة الاتحادية - وزارة التجارة	تحسب بدقة من خلال اللجان المختصة حسب متطلبات طبيعة كل قرار وإجراء.	جميع سكان البلاد في ولايات السودان الثمانية عشر	معالجة اسعافية عاجلة للقضايا الاقتصاديا ة والمجتمع ية الطارئة والملحة.	تحقيق استقرار نسبي بمعالجة القضايا الاقتصاد ية والمجتمع ية العاجلة

	لحماية وتأمين السكان والمنشآت المختلفة وتأمين العملات الأجنبية، مصافي وصادر ومخزون الذهب. - منع الاحتكار والجشع واستغلال الازمات من قبل التجار ومتابعة انسياب السلع والخدمات وتوصيلها للسكان . - ترشيد الإنفاق العام وإعادة توزيع أولوياته وتوجيهها إلى الخدمات العامة . - رعاية المهجرين من ديارهم قسراً بتوفير الإيواء الكريم والغذاء والخدمات الصحية والتعليمية لهم.		جوانبها.							
5.	إصدار قرار باحتكار تصدير المنتجات	تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي وتهيئة	اتخاذ قرار الاحتكار لتصدير المنتجات الوطنية	العام 2025	جميع مجالات السلع الوطنية ذات	- مجلس السيادة - الوزارات ذات	تكوين لجنة قومية لإجراءات التسويات	الاقتصاد القومي وعامة المواطنين .	اعادة التأسيس لشركات القطاع العام	تقوية الأقتصاد القومي من خلال توفير

	السودانية ذات الميزات النسبية (السمسم، الفول، الصمغ العربي، الثروة الحيوانية، الكركدي، يتبعها قرارات سيادية بأعادة الشركات العامة التي تم خصخصتها وهي: 1. شركة السودان للاقطان 2. شركة الحبوب الزيتيه 3. شركة الصمغ العربي 4. شركة تسويق الثروة الحيوانية.	البيئة للتعافي الاقتصادي والتنمية الشاملة.	ذات الميزات النسبية وعمل تسويات قانونية وتعويضات مالية لشركات القطاع الخاص الوطنية والاجنبية العاملة في تصدير هذه المنتجات وذلك بمبررات الخسائر المادية على الدولة والاضرار الاقتصادية المترتبة عليها.		الميزات النسبية.	الصلة.	القانونية والتعويضات المالية للمتضررين من هذه القرارات وبجانب تحديد متطلبات أعادة التأسيس للشركات المذكورة.		العاملة في مجالات التصدير للمنتجات الوطنية ذات الميزات النسبية.	عملات حرة من حصائل صادرات المنتجات الوطنية ذات الميزات النسبية.

الرقم	النشاط	الهدف	المدخلات	الإطار الزمني	مساحة التغطية	جهات التنفيذ	التكلفة المالية	المستفيدين	المخرجات	الأثر المتوقع
6.	تأميم قطاع التعدين وبخاصة الذهب وجعل إنتاجه حصرياً للحكومة بأعتباره ثروة قومية ملكيتها لجميع السودانيين بالشيوع،	احتكار الحكومة لإنتاج الذهب ومنع الشركات الخاصة والتعدين الاهلي العشوائي بالعمل في مجاله.	اتخاذ قرار التأميم واجراء تسويات قانونية وتعويضات مالية لشركات القطاع الخاص الوطنية والاجنبية العاملة في مجال انتاج الذهب بجانب	العام 2025	مواقع التعدين الرسمي والاهلي للذهب في جميع أنحاء البلاد.	مجلس السيادة - وزارة الداخلية - جهاز الأمن والمخابرات الوطني. - وزارة المالية - وزارة الرعاية الاجتماعية	وضع تصور متكامل للتسويات القانونية والتعويضات المالية للشركات العاملة في المجال.	الاقتصاد القومي وعامة المواطنين.	تأميم كامل لمجال انتاج الذهب في السودان وجعل نشاطاته حصرية للحكومة السودانية.	المحافظة على الثروة القومية من الذهب وتوجيه إيراداته لمصلحة ومنفعة جميع الشعب السوداني ودرء الاضرار الاقتصادية والمجتمعية

	لذا لا بد من إيقاف استنزافها من قبل الشركات الخاصة (وطنية واجنبية) والتعدين الاهلي العشوائي.		تقديم اعلان تحذيري للمواطنين العاملين في مجال التعدين الاهلي العشوائي في جميع أنحاء البلاد وبمهله فترة كافية تمكنهم من تصفية أعمالهم واغلاق نشاطاتهم والا سيواجهون عقوبات قانونية صارمة وحاسمة بعد انتهاءالمهلة.						المترتبة على خصخصته.
.7	تأسيس شركة حكومية وطنية بمساهمة عامة لتصدير الذهب بشكل حصري.	تقنين صادر الذهب حصرياً للحكومة لضمان توفر عائداته من العملات الحرة في خزانة الدولة ودرء أضراره السالبة المترتبة على إطلاقه للقطاع الخاص.	إتخاذ قرار تأسيس الشركة وإجراء تسويات قانونية ومالية مع الشركات الوطنية والاجنبية العاملة في مجال شراء وتصدير الذهب .	العام 2025م	جميع أسواق انتاج وتصدير الذهب في البلاد.	- مجلس السيادة - وزارة العدل -وزارة الداخلية - جهاز الأمن و المخابرات الوطني - وزارة المالية - وزارة التجارة الخارجية.	تكوين لجنة لتقدير التسويات المالية ووضع تصور متكامل لمتطلبات تأسيس الشركة.	الأقتصاد القومي وكافة المواطنين.	شركة مساهمة عامة لتصدير الذهب حصرياً.	الاستفادة القصوى من العائدات النقدية من صادر الذهب كمورد قومي يسهم بفاعلية في تحقيق التعافي الإقتصادي لبلوغ النهضة الشاملة للبلاد والرفاهية العامة لجميع للمواطنين.

الرقم	النشاط	الهدف	المدخلات	الإطار الزمني	مساحة التغطية	جهات التنفيذ	التكلفة المالية	المستفيدين	المخرجات	الأثر المتوقع
8.	اتخاذ قرار سيادي باحتكار استيراد الوقود عبر عقودات دفع آجلة طويلة المدى مع الدول الصديقة.	احتكار الوقود لصالح حكومة السودان للإستفادة القصوى من عائدات بيعه محلياً ودرء اضرار خصخصة على سعر الصرف وقيمة العملة الوطنية بسبب شراء الشركات الخاصة للدولار من السوق المحلي قبل الاستيراد لتوفير تكاليف الاستيراد، وشراء العملة الاجنبية أيضاً بعد بيع الوقود محلياً من أجل التخلص من فائض العملة المحلية كإيرادات مبيعات وذلك بهدف خزن قيمتها في الدولار مما يؤدي الى زيادة	- اتخاذ قرار سيادي عاجل باحتكار الوقود. - تعليق نشاطات الشركات العاملة في المجال بمبررات الاضرار الاقتصادية المترتبة على عملها. - الامكانيات المادية والعلاقات الواسعة للحكومة محلياً وخارجياً، مقارنة بالقطاع الخاص. - جاهزية الحكومة بمتطلبات احتكار سلعة الوقود والمتمثلة في: - وجود كادر بشري نوعي مؤهل مدرب تدريب تخصصي وتابع لوزارة النفط. - إمكانية حصول الدولة على تمويل الاستيراد للوقود عبر القروض الداخلية والخارجية أو الاستيراد بعقودات دفع آجله من الدول الصديقة. - ملكية الدولة لموانئ الاستيراد	العام 2025	مجالات استيراد وبيع الوقود محلياً بجميع أنحاء البلاد مركزياً وولائياً.	- مجلس السيادة - الوزارات ذات الصلة.	عمل تسويات قانونية ومالية مع الشركات العاملة في المجال وتحديد رأس المال الابتدائي التشغيلي لاستيراد الوقود من قبل الحكومة وفق الاحتياجات الاستهلاكية الكلية للبلاد بزيادة في الكميات بفائض بغرض بيعها رسميا لدول الجوار بدل ذهابه لهم عبر قنوات التهريب.	الاقتصاد السوداني وجموع المواطنين	احتكار الحكومة للوقود استيراداً وتوزيعاً وبيعاً لصالح الاقتصاد القومي ورفاهية المواطنين، فلا مبرر منطقي وأخلاقي ومسوق قانوني ودستوري يجوّز السماح للشركات الخاصة والافراد استيراد الوقود وبيعه محلياً لتحقيق مكاسب لذواتهم على حساب الحق العام. إلا أن يتم ذلك من منطلقات الفساد الاداري والافساد الاقتصادي، وباستمرار فلا ينصلح حال البلاد الا بمحاربة الفساد وحسم المفسدين في الحق	تقوية القطاع العام بحصول الدولة على أرباح كبيرة من استيراد وبيع الوقود محلياً، وبايرادات هذه الارباح يمكن دعم نشاطات التعافي والاستقرار الاقتصادي وتحقيق التنمية الشاملة والرفاهية المعيشية لعامة المواطنين، لأن الوقود كسلعة يؤثر في جملة النشاطات الاقتصادية والخدمات الاجتماعية.

		سعر الصرف وانخفاض قيمة العملة الوطنية وفقدانها لفاعليتها الاقتصادية.	(بورتسودان/ سواكن) - وجود مستودعات حكومية بسعات تخزينية كبيرة في كل من (بورتسودان/ القضارف/ عطبرة / الخرطوم/الابيض/ ولاية الجزيرة والنيل الابيض). - امتلاك الدولة لخطوط نقل داخلي ومحطات توزيع منتشرة في كل أنحاء البلاد.					العام في كل زمان.	
الرقم	النشاط	الهدف	المدخلات	الإطار الزمني	مساحة التغطية	جهات التنفيذ	التكلفة المالية	المستفيدين	المخرجات	الأثر المتوقع
9.	تكوين لجنة قومية لمتابعة المساعدات والاعانات الدولية الإنسانية المقدمة للنازحين لأحكام ضبطها وضمان توزيعها للمستفيدين.	ضبط ومتابعة المساعدات والاعانات الدولية والإنسانية المقدمة للنازحين، وتقليل البيروقراطية الادارية التي تؤدي لتلفها مع تأمين وصولها لمستحقيها وضمان توزيعها العاجل والعادل بين المستفيدين.	اصدار قرار بتكوين اللجنة ومنحها كامل الصلاحيات فيما يتعلق بالمساعدات الإنسانية للمتضررين من الحرب.	العام 2025	جميع أنحاء البلاد مركزياً وولائياً وقطاعياً	- مجلس السيادة - وزارة الرعاية الاجتماعية - وزارة الداخلية - جهاز الأمن والمخابرات الوطني. - وزارة المالية	-	كافة المواطنين المتضررين من الحرب	ضبط المساعدات الإنسانية لمتضرري الحرب عبر لجنة قومية حيادية.	تأمين وصول المساعدات الإنسانية لمستحقيها وضمان توزيعها العاجل والعادل بين المستفيدين في كل المواقع والمواضع ما يخفف أثر الاضرار الواقعة عليهم من الحرب.

10.	- الالتزام الشهري بإجور العاملين بالدولة والسداد العاجل لمتأخراتها دون تمييز بين مؤسساتها. - المراجعة العاجلة لمستويات الأجور ومقارنتها مع تكلفة المعيشة والتي تدنت بشكل مريع وسريع مع ثبات مستوى الأجور منذ العام 2021 وعدم تطبيق الزيادات التي اجيزت اخيراً، ما جعل العاملين في وضع معيشي غاية في الصعوبة، لفتر حيث بينت نتائج البحث أن معدلات التراكم في الأسعار لفترة الدراسة (2012-2025) قد بلغت للحدين الأدنى والأعلى ما يعادل 60،000% و%	التخفيف من حدة المعاناة المعيشية الناتجة عن التعقيدات المالية التي يواجهها العاملين.	توجيه فاعل وعاجل من مجلس السيادة لوزارة المالية بمعالجة مرتبات ومتأخرات العاملين بالخدمة العامة.	العام 2025	جميع العاملين بالخدمة المدنية في المستو يين الاتحاد ي والولائ ي	- مجلس السيادة - وزارة المالية الاتحادية - وزارات المالية الولائية. -المجلس الاعلى للأجور.	- تضمين اجور العاملين ببدلاتها ومتأخرا تها في الفصل الأول (تعويضا ت العاملين) في موازنة العام 2025 - زيادة اجور العاملين بالخدمة المدنية عامة وان تكون بعدالة مع إزالة مفارقات الأجور والبدلات والحوافز التي تستأثر بها زمرة السلطان والمؤسسات الإيرادية كصياغة وإجازة لوائح داخلية مبتدعة تبرر لهم غصب الحق العام جوراً وبدون وجه حق شرعي يطال أيضاً رصفائهم في المؤسسا	جميع العاملين بالخدمة العامة في مستواها الاتحادي والولائي .	- الإلتزام بالسداد الكامل لأجور العاملين ببدلاتها ومتأخرا تها. - زيادة الأجور بالقدر الذى يغطى فجوة تكلفة المعيشة وازالة مفارقاتها .	- التخفيف من حدة المعاناة المعيشية التي يواجهها العاملين بسبب الحرب. - التخفيف من حدة الفراغ المتوقع والحتمي للقوة العاملة في المؤسسا ت العامة بعدم الاستجا بة للعمل والقيام بالدور المناط بها بعد انتهاء الحرب بسبب المتأخرا ت وضعف الأجور فيحدث ذلك شلل شبه كامل في مؤسسا ت الخدمة العامة ما يعني انهيار الخدمة العامة وفشلها.

	200،000 على التوالي، أي أن اسعار السلع قد تضاعفت في حدها الأدنى بمقدار 6،000 ألف ضعف وحدها الاعلى بمقدار 20،000 الف ضعف. أما الزيادات التي حدثت في أسعار السلع بسبب الحرب ما بين العامين 2023 و 2025 تراوحت ما بين 100% كحد أدنى إلى % 666 كحد أقصى، بحقيقة أن الزيادات التي تمت في الأجور منذ سنة الأساس في العام 2012 والى مطلع العام 2025 لم تتجاوز 15 ضعفاً، وهي تغطي أقل من 1% من تكلفة المعيشة مقارنة بالاسعار السائدة في سنة الأساس 2012، بفجوة								ت الأخرى غير الإيرادية، مع أن جميعهم تحت مظلة الدولة الواحدة ويحملون ذات المؤهلات وفي ذات الدرجات الوظيفية. ينبغي أن تكون الزيادة في الأجور بالقدر الفاعل والذي يغطي فجوة المعيشة والتي وصلت إلى99% - كما أشير إليها آنفاً، وقد توالى كبرها معوج السياسات الاقتصاد ية وقد أضافت اليها الحرب الدائرة سوءاً فوق سوءها.			

	معيشية 99%									

الرقم	النشاط	الهدف	المدخلات	الإطار الزمني	مساحة التغطية	جهات التنفيذ	التكلفة المالية	المستفيدين	المخرجات	الأثر المتوقع
.11	الالغاء العاجل لمنشور بنك السودان المركزي، رقم 2020/20 (ادارة السياسات) والذي تسب في تدهور قيمة العملة الوطنية وأحدث اختلال مستمر في الميزان التجاري.	تقوية العملة الوطنية وتحسين الميزان التجاري، بتوريد حصائل صادرات المنتجات الوطنية في خزانة الدولة.	قرار بالغاء منشور بنك السودان بالرقم 2020/20 وذلك للأضرار الاقتصادية المترتبة عليه.	العام 2025	قطاع الصادر	- بنك السودان المركزي - البنوك التجارية	-	الاقتصاد القومي وعامة الشعب	إيقاف تجنيب حصائل صادر المنتجات الوطنية من قبل المصدرين	توفر حصائل صادرات المنتجات الوطنية للدولة مما يمكنها من الاستجابة الفورية لواردات السلع الرأسمالية للتنمية والاحتياجات الضرورية للمجتمع .
.12	- إلغاء محفظة السلع الاستراتيجية ومعالجة الأزمة الاقتصادية والمعيشية الماثلة في إحياء تجربة التعاون القومي بفرعياته.	إلغاء محفظة السلع الاستراتيجية التي تم أنشائها حديثاً بين بنك السودان وبنك الخرطوم واستبدالها بالتعاون كمؤسسة وطنية راسخة مؤهلة للقيام بالدور الشامل للاقتصاد المجتمعي الفاعل في معالجة القضايا	قرار بالغاء محفظة السلع الاستراتيجية يتبعه قرار آخر لإحياء نشاطات التعاون في كل المجالات والمستويات.	العام 2025	جميع المواطنين في كل ارجاء السودان مركزياً وولائياً	التنسيق بين وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي وبنك السودان المركزي ووزارة التجارة ووزارة الرعاية الاجتماعية ،لوضع منظومة المعالجات اللازمة بقراراتها الاقتصادية والمعيشية.	قرار الالغاء لمحفظة السلع الاستراتيجية وقرار احياء وتفعيل للتعاون باسترداد الأصول والأموال والمقرات الخاصة به في كل ولايات السودان والمتمثلة تحديداً في الآتي : - ممتلكات ومقرات وأراضي التعاون في جميع	جميع الشعب السوداني ، بدلاً من تحويل الحق العام في التعاون إلى منافع شخصية لافراد بالقهر السلطاني.	- ايقاف الفساد والهدر المالي من خلال إلغاء التجربة المكررة لمحفظة السلع الاستراتيجية - تفعيل وانعاش التعاون من خلال استرداد ممتلكاته وأصوله وإمكانية استكمال بناء مؤسسة التعاون على فهم عصري	- محاصرة الفساد وإيقاف الهدر المالي للموارد القومية تخفيف أعباء المعيشة عن جميع المواطنين بتوفير كل الاحتياجات الأساسية من خلال التعاون بتفعيل المؤسسة التعاونية القومية.

		المعيشية للمواطنين، لأن محفظة السلع الاستراتيجية تمثل تجريب للمجربات السابقة وتمثل ذات نماذج سلعتي ومحفظة السلع الاستراتيجية والتي تم تأسيسهما في فترة حكومة قحت وكان يكتنفها كثير من غموض الفساد والتجاوزات المالية وتخصيص حوافز مالية ضخمة لمجلس إدارة المحفظة والتي كان يترأسها وزير التجارة .					الولايات. ـ مركز التدريب التعاوني ـ بنك الشعب التعاوني والذي حول وحور إلى بنك النيل. ـ شركة التأمين التعاوني والتي حلت محلها الشركة التعاونية للتأمين. ـ المؤسسة التعاونية القومية،... الخ		لخدمة المجتمع بتوفير جميع احتياجاته ومتطلباته الحياتية.	

الرقم	النشاط	الهدف	المدخلات	الإطار الزمني	مساحة التغطية	جهات التنفيذ	التكلفة المالية	المستفيدين	المخرجات	الأثر المتوقع
13.	- إيقاف تنفيذ قرار مجلس الوزراء رقم 154 لسنة 2024 والخاص بمراجعة السياسات التجارية لاستيراد العربات والذي قضى بفتح الإستيراد لجميع أنواع السيارات ولكل الموديلات من دون إستثناء وإلغاء حظر الإستعمال والتقييد السابق والمتعلق بأعمار العربات (الصواليون) و(سيارات النقل العام والبضائع) و(المصممة لأغراض معينة). - الاتجاه إلى تبني بدائل المعالجات المقترحة.	الهدف الظاهر والمعلن للقرار هو الاستجابة لحاجة السوق المحلي للسيارات وتحقيق إيرادات جمركية من واردات السيارات ولكن باطن القرار كارثي في مترتباته السالبة على الاقتصاد القومي.	- إلغاء قرار مجلس الوزراء رقم 154 لسنة 2024 والخاص بالسياسات التجارية الجديدة لاستيراد السيارات. - تبني الدولة والتنفيذ العاجل لبدائل المعالجات المقترحة والواردة في جانب هذا القرار.	العام 2025	جميع انواع السيارات المشار إليها في القرار	- مجلس الوزراء - وزارة المالية - وزارة التجارة ،- وزارة الداخلية	- وضع خارطة استثمارية شاملة بخطط عمل اسعافية وبتكاليفها المالية ومصادر تمويلها للتوسع في مصنع جياد لتشمل جميع جوانب السيارات المشار إليها في القرار والمتحركات الأخري من قاطرات وسفن للإكتفاء الذاتي دون الحاجة لاستيرادها واستنزاف العملة الحرة للبلاد والشحيحة في كمها وذلك لضعف النشاطات الاقتصادية نتيجة تأثر قطاع الإنتاج المحلى والصادر بالحرب الدائرة. - إنشاء شركة مواصلات ونقل عام حكومية من الإنتاج المحلي من المتحركات لاستيفاء الاحتياجات المحلية من خدمات النقل للمواطنين والحركة	الاقتصاد القومي وجميع سكان البلاد.	- تقوية شركة جياد وتوسيع مجالاتها وزيادة انتاجيتها لجميع انواع المتحركات والسيارات لتغطي الحاجة المحلية ويصدر الفائض منها لجلب عملات حرة - معالجة إشكالية النقل الداخلي والخاص بحركة المواطنين بجانب خدمات النقل للنشاطات الاقتصادية مطلقاً.	زيادة الإيرادات الجمركية من المضاعفات التصاعدية لقدم موديل السيارات المستوردة، ولكن في المقابل تحدث أضراراً بالغة وبقدر أكبر من النفع الظني المتوقع، للتأثيره المباشر على زيادة الطلب على النقد الاجنبى من قبل مستوردي السيارات ، قبل الاستيراد وبعد بيعها محلياً لضمان استمرارية العمليات التجارية، والضرر سيكون أكبر في حالة دخول سيارات بدون السداد المسبق لمقابلها

							الاقتصادية في كلياتها ومعالجة مشكلة تكاليف النقل البري الخاص والمؤثرة بنسبة كبيرة على النشاطات الإنتاجية ومطلوب التعافي الاقتصادي.			باتفاق مسبق بين منتجيها بالخارج ومفسدين بالداخل، فيؤدي ذلك الى هجمة كبيرة على شراء الدولار من خلال إيرادات البيع لهذه السيارات بالداخل للوفاء بسداد قيمتها لملاكها بالخارج، لضمان استمرار العمليات التجارية التخريبية لمنظومة الاقتصاد القومي. فينعكس هذا النشاط في زيادة عجز الموازنة العامة بازدياد عجزها، فيتدهور سعر الصرف وتزداد النسب التضخمية وبسوء اداء الاقتصاد وحال معاش

										الناس.
14.	محاربة سوق الصرف الموازي ومعاقبة البائعين والمشترين على السواء.	العمل على محاصرة سوق الصرف الموازي والقضاء عليه لتحييد الفاعلين فيه من التجار.	اتخاذ قرارات وإجراءات قانونية للقضاء على سوق الصرف الموازي وذلك للأضرار الاقتصادية الكبيرة المترتبة عليه .	العام 2025	مواضع ومواقع سوق الصرف الموازي في كل ارجاء البلاد	وزارة العدل وزارة المالية وزارة الداخلية جهاز الأمن والمخابرات الوطني	-	الأقتصاد القومي وجميع المواطنين	ا تخاذ قرارات نافذة بإجراءات صارمة لمواجهة سوق الصرف الموازي.	إستقرار سعر الصرف وتعافي الأقتصاد القومي.
15.	تفعيل دور البنوك التجارية في الولايات المستقرة أمنياً لخدمة عملائها مع العمل على التوسع بفتح فروع لها بتلك الولايات.	تفعيل دور البنوك التجارية في معالجة الازمة الاقتصادية.	توجيهات من بنك السودان المركزي لعامة البنوك لتحقيق مطلوب السياسة.	العام 2025	كل ولايات السودان الآمنة.	بنك السودان المركزي	-	الأقتصاد القومي وعامة المواطنين	توجيهات فاعلة من بنك السودان لعامة البنوك التجارية.	تفعيل دور البنوك التجارية من خلال تقديم خدمات الشمول المالي والتي تسهم في التعافي الاقتصادي.
16.	- تفعيل قوانين الأغراق والمواصفات لمنع استيراد جميع سلع الترف والسلع الكمالية مثل الملابس، والاثاثات ، الأواني المنزلية، وأدوات الزينة، لعب الاطفال، الحلويات	العمل على منع الاغراق ورفد السوق المحلي بمنتجات غير مطابقة للمواصفات وتقليل تأثير استيرادها على استقرار صرف العملة الوطنية مقابل العملات	أجراءات قانونية ضد المخالفين المستوردين للسلع غير المطابقة للمواصفات.. بإتباع إجراءات حازمة وحاسمة بحصر هذه السلع وتسجيل المتاح منها داخلياً قبل اتخاذ قرار المنع، والمراقبة المشددة ومصادرة	العام 2025	كل منافذ الواردات ومواقع البيع. المحلية.	وزارة العدل وزارة التجارة وزارة المالية وزارة الداخلية جهاز الأمن والمخابرات الوطني.	-	الاقتصاد القومي وعامة المواطنين	إخلاء الأسواق المحلية من السلع غير المطابقة للمواصفات وتقليل الطلب على شراء النقد الأجنبي من السوق الموازي.	ضبط الأسواق المحلية وتفعيل دورها في تشجيع الإنتاج المحلى للاحتياجات المجتمعية وصولاً للتعافي الاقتصادي.

	، الفواكه بأنواعها، العصائر المعلبات بمطلقها والمعجنا ت الجاهزة ومتعلقاته ا والمشرو بات الغازية والعصائر ومياه الصحة ومنتجات البلاستيك .. الخ - التشدد و التأكد بأن واردات جميع السلع تم سداد قيمها مسبقاً من خلال الاعتمادا ت البنكية، لأن هناك عدة سلع يتم استيرادها باتفاق مع اصحابها المصدري ن على وذلك بدون دفع قيمتها نقداً عند الشراء، أو يأتي بها ملاكها المصدري ن للداخل باتباع أساليب الالتواء	الأجنبية.	الوارد الجديد منها بتطبيق القرار حتى لو أخذت طريقها لأسواق الإجمالي المحلية ومحلات البيع بالتجزئة وذلك بمعاقبة المتعاملين في جوانبها مستوردين وبائعين ومشترين على السواء.							

	والرشاوى وبيعها داخلياً ومن ثم شراء النقد الأجنبي من السوق الموازي من خلال إيرادات بيعها من العملة المحلية، مما يزيد الطلب على العملة الأجنبية ويؤثر سلباً على سعر الصرف.									
17.	تقديم حوافز وتسهيلات لتشجيع التصنيع الوطني للاحتياجات المجتمعية محلياً.	إحلال واردات الاحتياجات المجتمعية بتصنيعها محلياً.	قرارات تحتوي على حوافز وتسهيلات للمنتجين الوطنيين للسلع الواردة في قائمة الواردات.	العام 2025	كل قوائم السلع المستوردة والتي يمكن أن تنتج محلياً.	مجلس السيادة وزارة المالية وزارة التجارة بنك السودان	-	الاقتصاد القومي وعامة المواطنين	توفير السلع المستوردة من خلال إنتاجها محلياً.	توفير عملات حرة من قيمة الواردات حالياً مما يسهم في استقرار سعر الصرف.
18.	- وضع تشريعات وضوابط بعقوبات صارمة، تحدد بالتفصيل المجالات والجوانب التي يسمح لغير السودانيين عامة العمل فيها أو الاستثمار	وضع ضوابط واتخاذ قرارات تتبعها اجراءات صارمة لضبط النشاطات الاقتصادية للأجانب في السودان وتقييمها في أطر	منظومة اقرارات وضوابط واجراءات لتقييد النشاطات الاقتصادية للأجانب في السودان.	العام 2025	جميع الأجانب المتواجدين في السودان.	- مجلس السيادة ،- وزارة الداخلية - وزارة الخارجية - وزارة العمل - وزارة العدل - جهاز الأمن والمخابرات الوطني	-	الاقتصاد القومي وجميع سكان البلاد.	اتخاذ قرارات وإجراءات نافذة بخصوص مجالات عمل الأجانب في السودان.	ضبط النشاطات الاقتصادية للأجانب في السودان وتقليل أضرارها.

	في جوانبها. - اتخاذ قرارات استثنائية طارئة بمنع عمل الأجانب في جوانب الخدمات والنشاطات التجارية بسعتها بالإضافة إلى إيقاف ومنع الاستثمار في جوانب إنتاج السلع غير الضرورية أو مجالات تقديم الخدمات العامة.	محددة.								
19.	ضرورة وضع ضوابط لمنع الشركات الخاصة والبنوك التجارية الأجنبية من دفع أرباح لشركاتها الأم في الخارج في الظرف الاستثنائي للحرب والذي تمر به البلاد.	تقليل التأثير السلبي على سعر الصرف من خلال الكم الكبير من العملات الحرة التي تدفع كأرباح لشركائها مما يسهم في الإستقرار والتعافي الاقتصاد	قرارات تحتوى على منظومة الضوابط والاجراءات الخاصة للاستثمارات الأجنبية.	العام 2025	كل مجالات الاستثمارات الاجنبية	مجلس السيادة وزارة المالية وبنك السودان المركزي	-	الاقتصاد القومي وعامة المواطنين	ضوابط جديدة للاستثمارات الاجنبية	استقرار سعر الصرف وتعافي الأقتصاد القومي

		ي.								
20.	تأميم وتطوير القطاعات الاقتصادية ذات الحيوية الاقتصادية وهي: 1. شركات الاتصالات ذات راس المال الأجنبي والخاص الوطني (زين، سوداني، ام تي ان، كنار....الخ) وتحويلها إلى شركات حكومية أو ذات مساهمة عامة وطنية. 2. قطاع السكك الحديدية 3. قطاع الكهرباء 4. قطاع الطيران المدني 5. قطاع النقل البحري والنهري 6. قطاع البريد والبرق 7. القطاع الزراعي 8. استرداد أصول وممتلكات التعاون	- تقليل الاضرار التي تسببها شركات الاتصالات في جانبي سعر الصرف والامن المعلوماتي القومي للبلاد. - تأميم القطاعات الاقتصادية الهامة ذات النفع الاجتماعي والتأثير الكبير على الأداء الاقتصادي.	قرارات سيادية بتأميم شركات الاتصالات وتحويلها إلى شركات حكومية بمساهمات عامة وطنية.	العام 2025	كل شركات الاتصالات العاملة حالياً وبها استثمارات اجنبية أو وطنية خاصة.	مجلس السيادة وزارة الاتصالات وزارة المالية جهاز الأمن والمخابرات الوطني وزارة العدل	تقدير التسويات والتعويضات المالية للمستثمرين المساهمين في شركات الاتصالات.	الاقتصاد القومي وعامة المواطنين	تحويل شركات الاتصالات إلى استثمار وطني خالص يدار لمصلحة كل الشعب السوداني.	الاستفادة القومية من الأرباح الكبيرة التي تحققها شركات الاتصالات وتذهب للأجانب أو للقطاع الخاص السوداني ما يسهم في استقرار سعر الصرف والاستفادة من إيرادات الشركات في تنمية الأقتصاد القومي وتحقيق الرفاهية المجتمعية

	القومي والولائي. 9. تأميم قطاع البترول والغاز									
		تأميم وتطوير سكك حديد السودان وتحويلها إلى شركة مساهمة عامة حكومية تدار لمصلحة كل الشعب السوداني.	قرار سيادي بتأميم قطاع السكك الحديدية وتحويله إلى شركة مساهمة عامة حكومية وذلك بمبررات سلب الحق العام من قبل مسؤولين في الدولة بدون تفويض جماهيري أو آليات برلمانية وتصرفهم بالسلطة التقديرية والقهر السلطاني في الحقوق والملكيات العامة بالخصخصة والبيع بتجاوزات ولجهات محددة وبأسعار أقل من قيمتها السوقية، ما يعد فساداً وهدراً للمال العام يستوجب النقض والمسائلة القانونية لمرتكبيه.	العام 2025	كل قطاع السكك الحديدية في السودان مركزياً وولائياً.	مجلس السيادة وزارة المالية وزارة النقل والمواصلات وزارة العدل جهاز الأمن والمخابرات الوطني	وضع تصور لمتطلبات التسويات القانونية والتعويضات المالية للمستثمرين المساهمين في المجال.	الاقتصاد القومي وعامة الشعب السوداني	تأميم قطاع السكك الحديد وإدارته لمصلحة الاقتصاد القومي لتنداح منفعة لكل الشعب السوداني.	تحقيق فوائد اقتصادية عامة للدولة والمواطنين.
		تأميم قطاع الكهرباء وتحويله إلى قطاع	قرار سيادي بتأميم ودمج شركاته المتعددة في مؤسسة قطاع عام تابعة	العام 2025	كل قطاع الكهرباء بشركاته المتعددة.	مجلس السيادة وزارة الطاقة وزارة المالية	وضع تصور لمتطلبات التسويات القانونية والتعويضات المالية	الاقتصاد القومي وعامة الشعب السوداني	تبعية قطاع الكهرباء بالكلية للدولة وإدارته	تحقيق فوائد اقتصادية لتنمية البلاد ورفاهية

		عام يدار بالكلية من قبل الدولة.	بالكلية للدولة.			وزارة العدل	للمستثمرين في القطاع.		قومياً لمصلحة البلاد والمواطنين.	المواطنين.
		تأميم قطاع الطيران المدني وتحويله بالكلية إلى قطاع يدار لمصلحة البلد وفائدة عامة المواطنين.	قرار سيادي بتأميم قطاع الطيران المدني وتحويله بالكلية لمؤسسة عامة يدار للمصلحة العامة للبلد ومواطنيه.	العام 2025	كل قطاع الطيران المدني	مجلس السيادة وزارة النقل وزارة المالية وزارة العدل	تحديد متطلبات التسويات القانونية والتعويضات المالية للشركات الأجنبية والوطنية العاملة في المجال (تاركو، بدر للطيران ...الخ).	الاقتصاد القومي وعامة الشعب السوداني	تبعية قطاع الطيران المدني بالكلية للدولة.	الاستفادة القصوى من الأرباح استثمارات القطاع في التنمية القومية والرفاهية المجتمعية.

الرقم	النشاط	الهدف	المدخلات	الإطار الزمني	مساحة التغطية	جهات التنفيذ	التكلفة المالية	المستفيدين	المخرجات	الأثر المتوقع
		تأميم قطاع النقل البحري والنهري وتحويله لقطاع عام حكومي بالكلية يدار لمصلحة البلد.	قرار سيادي بتأميم قطاع النقل البحري والنهري وتحويله لقطاع عام.	العام 2025	كل جوانب ومجالات قطاع النقل البحري والنهري.	مجلس السيادة وزارة النقل وزارة المالية وزارة العدل	اجراء تسويات قانونية وتعويضات مالية للشركات الأجنبية والوطنية العاملة في المجال.	الاقتصاد القومي وعامة المواطنين	تبعية قطاع النقل البحري والنهري بالكلية للدولة.	مركزة المنافع الاقتصادية للقطاع لصالح الدولة ومنفعة المواطنين.
		تأميم قطاع البريد والبرق وتحويله لقطاع عام.	قرار سيادي بتأميم قطاع البريد والبرق وتحويله لقطاع عام.	العام 2025	عموم قطاع البريد والبرق واصوله.	مجلس السيادة وزارة الاتصالات وزارة المالية وزارة العدل	اجراء تسويات قانونية وتعويضات مالية للشركات الأجنبية والوطنية العاملة في المجال.	الاقتصاد القومي وعامة المواطنين	تبعية قطاع البريد والبرق للحكومة كقطاع عام.	امتلاك الدولة لناصية قطاع حيوي هام للمصلحة العامة.
		استرداد أصول كل المشروعات الزراعية الحكومية التي تم خصصتها.	قرار سيادي باسترداد أصول جميع المشروعات الزراعية التي تم خصخصتها	العام 2025	جميع المشروعات الزراعية التي تم خصخصتها.	مجلس السيادة وزارة الزراعة وزارة المالية وزارة العدل	اجراء تسويات قانونية وتعويضات مالية للجهات والافراد الذين قاموا	الاقتصاد القومي وعامة الشعب السوداني	استرداد جميع المشروعات الحكومية الزراعية التي تم خصخصتها.	تقوية القطاع الزراعي وزيادة الإنتاج والإنتاجية وتحقيق التعافي

			في السابق لتقديرات ذاتية وقرارات فردية من المسؤولين بدون إجراءات برلمانية أو استفتاء من الشعب كملاك حقيقيين.				بشرائها.			الاقتصادي والنهضة الزراعية والرفاهية المجتمعية.
		تفعيل وانعاش الحركة التعاونية القومية باسترداد أصولها وممتلكاتها التي وزرت بدون وجه حق أو مسوغات قانونية لعدة جهات.	قرار سيادي بتفعيل التعاون واسترداد جميع أصول وممتلكات التعاون والمتمثلة تحديداً في الآتي: - المؤسسة التعاونية التجارية القومية - مركز التدريب التعاوني - بنك الشعب التعاوني - شركة التأمين التعاوني - دور ومقرات التعاون مركزياً وولائياً. - الاراضي الزراعية - الآليات والمعدات الزراعية - كل حقوق التعاون القانونية والمادية.	العام 2025	جميع الحقوق القانونية والممتلكات المادية في جميع ولايات السودان.	مجلس السيادة وزارة التجارة وزارة العدل وزارة المالية	اجراء تسويات قانونية وتعويضات مالية للجهات التي استولت على هذه الحقوق والممتلكات.	جميع أفراد الشعب السوداني	استرداد جميع الحقوق القانونية والمادية للتعاون وتفعيل التعاون للقيام بالدور المنوط به.	توفير جميع الاحتياجات المجتمعية ومعالجة المشكلات الاقتصادية المترتبة على شح السلع وضعف الإنتاج والانتاجية وتحقيق التعافي الاقتصادي.

		تأميم واحتكار العمل في مجال البترول والغاز إنتاجاً واستيراداً وتوزيعاً.	قرار سيادي بتأميم ومكز النشاط تحت مظلة شركة مساهمة عامة حكومية بمبررات الاضرار الواقعة على الاقتصاد القومي وسعر صرف الجنيه من قبل الشركات الخاصة العاملة في المجال بجانب خسارة الدولة للارباح المادية الكبيرة المحققة من بيع الوقود والغاز وتركها لأفراد دون مبرر منطقي مقنع.	العام 2025	جميع النشاطات الإنتاجية والتجارية المتعلقة بالإنتاج والاستيراد والتسويق المحلي للوقود والغاز.	مجلس السيادة وزارة الطاقة وزارة المالية وزارة العدل	إجراء التسويات القانونية والتعويضات المالية لشركات القطاع الخاص العاملة في المجال.	الاقتصاد القومي وجميع الشعب السوداني	السيطرة والاحتكار التام لجميع النشاطات المتعلقة بالوقود والغاز.	توفير جميع الاحتياجات المجتمعية ومعالجة المشكلات الاقتصادية المترتبة على شح السلع وضعف الإنتاج والانتاجية وتحقيق التعافي الاقتصادي. تحقيق فوائد اقتصادية كبيرة للبلاد ومنافع مجتمعية واسعة لجميع المواطنين.
.21	الاهتمام بالقطاع الزراعي بتقديم الدعم المادي الكافي والعاجل للمزارعين في كافة مراحل العملية الزراعية للحد من فشل الموسم الزراعي وما يعقبه	توفير الاحتياجات المالية للمزارعين في كل مراحل العمليات الزراعية بداية بنشاطاتها التمهيدية الاولية وانتهاءً بالحصاد وتسويق المنتجات محلياً وخارجياً.	وضع منظومة متكاملة للتمويل الزراعي ملزمة للبنوك بتوفير التمويل الكافي لكل مراحل العمليات الزراعية .	العام 2025	الموسم الزراعي وكل المزارعين في جميع أنحاء البلاد الآمنة	مجلس السيادة وزارة المالية بنك السودان وزارة الزراعة	الحساب الدقيق لتكاليف العملية الزراعية المغطية للمساحات المستهدفة بالزراعة في كل أنحاء البلاد الآمنة.	الأقتصاد القومي - المزارعين وعامة المواطنين	تأمين نجاح الموسم الزراعي وبإنتاج وفير لكل السلع الزراعية	تحقيق الأمن الغذائي وتوفير كميات كبيرة من المنتجات للصادر وتحقيق إيرادات نقدية كبيرة من العملات الأجنبية للاستفادة منها في التعافي الاقتصادي

	من تعقيدات مالية للمزارعين وقلة الغذاء وتردي الأوضاع المعيشية في البلاد.								والتنمية الشاملة للبلاد
.22	حث المنظمات الوطنية والدولية العاملة في البلاد للمساهمة في دعم المزارعين والمساهمة في انجاح الموسم الزراعي وذلك عبر توفير الدعم المادي والعيني اللازم من خلال منظمات المجتمع المدني العاملة في المجال.	العمل على تحقيق الدور الايجابي الفاعل للمنظمات الأجنبية بتقديم دعم عيني ونقدي مباشر للمزارعين.	وضع تصور متكامل للدعم المطلوب والدفع به للمنظمات الأجنبية عبر مفوضية العون الإنساني (هاك).	العام 2025	المنظمات الأجنبية العاملة في مجال تقديم الدعم للمزارعين	وزارة المالية بنك السودان وزارة الزراعة وزارة الرعاية والضمان الاجتماعي	وضع خطة متكاملة للمتطلبات المالية لدعم المزارعين	الأقتصاد القومي، المزارعين وعامة المواطنين.	تقديم الدعم النقدي والعيني للمزاعين من قبل المنظمات الأجنبية العاملة في المجال	المساهمة في نجاح الموسم الزراعي بتوفير متطلبات العملية الزراعية في كل مراحلها

الرقم	النشاط	الهدف	المدخلات	الإطار الزمني	مساحة التغطية	جهات التنفيذ	التكلفة المالية	المستفيدين	المخرجات	الأثر المتوقع

.23	تشجيع الرأسمالية الوطنية لمباشرة استثماراتهم الوطنية في الولايات المستقرة أمنياً.	العمل على تشجيع المستثمرين الوطنيين لمباشرة نشاطات مصانعهم المتوقفة بسبب الحرب وذلك بنقلها الي الولايات الآمنة.	حصر مجالات الاستثمارات الوطنية المتأثرة في مناطق الحرب وتقديم الدعم والتحفيز لأصحابها لمباشرة نشاطاتهم في الولايات الآمنة	العام 2025	جميع مجالات المصانع المتأثرة بالحرب	وزارة المالية بنك السودان	حصر المصانع ومجالاتها وتحديد طبيعة الدعم المطلوب من قبل أصحابها لمباشرة نشاطاتها في الولايات الآمنة.	الأقتصاد القومي المستثمرين الوطنيين وعامة المواطنين.	مباشرة نشاطات المصانع المتأثرة بالحرب.	زيادة الإنتاج والأنتاجية القومية وتحقيق التعافي الاقتصادي والتنمية الشاملة والرفاهية المجتمعية.
.24	تشجيع الاستثمار في مشروعات الحاجات الاسعافية العاجلة للتخفيف من حدة المشاكل الآنية، بجانب المشروعات المستدامة الآجلة طويلة المدى للمعالجة الجذرية للمشكلات.	توفير احتياجات المجتمع من السلع والخدمات الضرورية.	وضع خطة إنتاجية متكاملة لتوفير الاحتياجات المجتمعية العاجلة والاستثمارات في مجال المشروعات العاجلة.	العام 2025	جميع مجالات الاحتياجات المجتمعية من السلع المتعددة.	وزارة المالية بنك السودان المركزي وزارة الزراعة وزارة الصناعة	حصر كافة مجالات الاستثمارات المتعلقة بالاحتياجات المجتمعية ووضع خطة متكاملة لانتاجها.	الأقتصاد القومي المستثمرين الوطنيين وعامة المواطنين.	استثمارات كافية في مجالات أولويات الاحتياجات المجتمعية.	توفير احتياجات المجتمع حسب اولويتها وعجلتها
.25	استخدام منهجية التخطيط التنموي الشامل اللقيام بمسح شامل للواقع الاقتصادي في البلاد توضع على أساسه خطة تنموية شاملة تبثق منها خطط عمل سنوية	اتباع العلمية في إدارة الشئون الاقتصادية بعيداً عن خبط العشاء والتجريب المتكرر للقرارات الفاشلة	وضع خطة تنموية شامله للبلد تغطي جميع القطاعات قابلة للتنفيذ والمتابعة والتقييم والتقويم	العام 2025	جميع أنحاء البلاد وشاملة لجميع القطاعات	وزارة المالية بنك السودان والوزارات الاتحادية والولائية	يتم تضمينها كتكلفة كلية شاملة مع تحديد مصادر تمويلها وفق الأطر الزمنية لتنفيذ البرامج والنشاطات المدرجة في الخطة الشاملة وخطط العمل الفرعية.	الاقتصاد القومي المواطنين في جميع أرجاء البلاد	خطة تنموية شاملة للبلاد قابلة للتنفيذ والمتابعة والتقييم والتقويم	انطلاق البلاد في رحابات الشمول التنموي والرفاه المعيشي.

	متضمن فيها موازنتها المالية البرامج والنشاطات بمدخلاتها ومخرجاتها القابلة للمتابعة والتقييم والتقويم المستمر لتحقيق الأهداف وبلوغ الغايات في أطر زمنية دقيقة ومعلومة.									

3. المعالجات الجذرية الشاملة:

الرقم	النشاط	الهدف	المدخلات	الإطار الزمني	مساحة التغطية	جهات التنفيذ	التكلفة المالية	المستفيدين	المخرجات	الأثر المتوقع
1.	معالجة مشكلات الفساد والمحسوبية والرشاوي وغياب الشفافية، وسيادة القانون والمحاسبية، وذلك من خلال منظومة شاملة للإجراءات الآتية : - تصميم برنامج توعية من قبل مختصين لترقية السلوك المجتمعي عبر دورات تدريبية تثقيفية اختيارية لأفراد المجتمع وحتمية إلزامية للدور التعليمية في كل مستوياتها ولكل اللعاملين في مؤسسات الخدمة المدنية والقوات النظامية عامة بجانب القطاعات التجارية والخدمية (يوجد مقترح جاهز لتصور شامل لهذا	- تقديم معالجات شاملة للمشكلات غير الاقتصادية مثل غياب الشفافية والفساد المالي والإداري سيادة القانون - توفير الأمن العام لتحقيق الإستقرار الاقتصادي لضمان نجاح المعالجات الاقتصادية - الوصول لمجتمع سوداني معافى من الفساد المالي والاداري بكل أشكاله وصوره وسيادة القانون والمحاسبية في إدارة الدولة في كل مستوياتها وأطرها.	تبني منظومة المعالجات المقترحة لظاهرة الفساد المالي والإداري في الدولة وذلك باتخاذ قرارات وإجراءات معالجات للمشكلة بسعتها وتفعيل القوانين بعقوبات مشدده للمفسدين مالياً وإدارياً.	مطلع العام 2025	جميع مؤسسات الدولة في مستواها المركزي والولائي والمحلي.	- مجلس السيادة - وزارة الداخلية - جهاز الأمن و المخابرات الوطني - وزارة العدل - وزارة الأوقاف والشئون الدينية - وزارة الصحة	وضع خطة عمل لمعالجة شاملة للفساد المالي والاداري تحتوي على متطلبات مدخلاتها وتكاليفها المالية.	الاقتصاد القومي وجميع سكان البلاد.	منظومة ضوابط وإجراءات تعالج ظاهرة الفساد المالي في الدولة بكل أشكاله وأطره لتسود في الدولة الشفافية والمحاسبية بالتطبيق الصارم للقوانين الخاصة بمحاربة الفساد واتخاذ الإجراءات القانونية الفورية للمتهمين بالفساد والتجاوزات المالية الوارد في التقرير السنوي للمراجع العام.	تقليص الفساد المالي والإداري في الدولة لأدنى مستوياته وبلوغ مجتمع سوداني فاضل ومعافى من آفة الفساد المالي والاداري ما يساعد على تحقيق التنمية الشاملة والرفاهية المعيشية لجميع المواطنيين في أوجز مدى زمني ممكن.

	البرنامج بحوزتنا إذا طلب). - تقييد مساحة السلطة التقديرية للمسؤولين في اتخاذ القرارات التي تؤثر في الحركة الاقتصادية الكلية ومعاش المواطنين، وذلك بوضع ضوابط وأطر تفصيلية تحدد صلاحيات المسؤولين في الدولة في كل جوانبها ومستوياتها وعدم السماح للمسؤولين التنفيذيين في مؤسسات الدولة عامة باتخاذ أي قرارات تمس المصلحة العامة للدولة والمجتمع إلّا عبر مجالس ولجان استشارية تخصصية أو إجازتها باستفتاء جماهيري عام أو من خلال هياكل تمثيل نيابي حقيقي للمجتمع. - أداء اليمين المغلظ من قبل من يقع عليهم الاختيار لتولي المنصب العام ويحتوى اليمين على										

	تفاصيل تشتمل على عدم استخدام المسؤول لسلطته التنفيذية في جلب أي مصلحة شخصية له ولذوية أو منطقته وعموم أهله سواء بالتوصية بالتعيين أو التعيين المباشر أو اتخاذ قرارات لجلب منافع لأهله أو منطقته أو ولايته وذلك عبر التصديقات أو التأثير في توجيه الخدمات العامة بخصوصية لهم أو عبر ترسية العطاءات تجاوزاً للوائح أو التصرف خارج أطر الخطة العامة للدولة. حال الحنث باليمين تتم المحاسبة الفورية للمسؤول عبر محاكم طوارئ تنشأ خصيصاً للنظر في القضايا المتعلقة بالفساد. - تجريد الوظيفة العامة من المخصصات									

	والبنود المفتوحة من الأموال العامة والاموال المخصصة للتسيير وبما يعرف بمال للوزير وتقييد الصرف بخطط عمل تفصيلية بغرض جعل الصرف العام للمؤسسات في حده الادنى وبالقدر الذي يعين على أداء واجبات الوظيفة. - تقييد السفريات الخارجية المصطنعة والمتكررة للمسؤولين لاكل المال العام بالباطل. - مركزة إدارة المكاتب التنفيذية والسكرتاية في جسم مركزي موحد لاعدادهم وتوزيعهم على مكاتب الدولة ونقلهم من وقت لآخر من مؤسسة لآخرى. - توحيد الهيكل الراتبي والمخصصات والحوافز في كل مؤسسات الخدمة المدنية وتطبيق نظام الموظف الشامل الذي يمكنه اداء									

	وظيفته في أي مؤسسة متى ما نقل إليها ...وتحديد فترة بقاء الموظف أو المسؤول في مؤسسته لمدة لا تتعدى العامين وينقل بعدها إلى أي مؤسسة ويستمر هكذا في التنقل إلى مرحلة التقاعد للمعاش ويشمل هذا الإجراء التعليم العام والعالي الحكومي، مع استثناء محدود للمؤسسات ذات التخصصية والخصوصية ويحتاج الموظف العامل فيها إلى خبرة تراكمية وتدريب نوعي للمجال داخلي وخارجي. - الاستفادة من النموذج الهندي بتطبيق الامتحان القومي للخدمة العامة National) service (Exam والذي تتم على أساس نتيجته الإلكترونية استيعاب									

	الناجحين وتوزيعهم على الوظائف العامة حسب درجاتهم المتحصلة. - انشاء منظومة قانونية وشرطية متكاملة لمحاصرة ومعالجة ظاهرة الرشاوي المنتشرة وسط موظفي الدولة مقابل الحصول على الخدمات أو التجاوز للقوانين والضوابط المنظمة للعمل في المؤسسات العامة.									

الرقم	النشاط	الهدف	المدخلات	الإطار الزمني	مساحة التغطية	جهات التنفيذ	التكلفة المالية	المستفيدين	المخرجات	الأثر المتوقع
2.	الحل العاجل للحكومة الحالية والمكلفة والتي دخلت عامها الرابع وذلك منذ التغيير الذي حدث في 25 اكتوبر 2021 ، وكان حينها رئيس الوزراء هو حمدوك ونائب مجلس السيادة حينها حميدتي،	حل الحكومة المكلفة حالياً وتشكيل حكومة سلطة انتقالية بقيد زمني معلوم والإسراع في تكوين هياكل السلطة الانتقالية، توطئة لإجراء الانتخابات العامة والرئاسية	اتخاذ قرارات بحل الحكومة الحالية وتكوين حكومة انتقالية من كفاءات وطنية وتشكيل هياكل السلطة الانتقالية لتهيئة البلاد لنقل السلطة للشعب عبر انتخابات عامة.	مطلع العام 2025	جميع ارجاء البلاد في المستويين الاتحادي والولائي ومجموعة السكان القادرين البالغين.	- مجلس السيادة - وزارة العدل - وزارة المالية - وزارة الداخلية - جهاز الأمن والمخابرات الوطني	تقدير التكلفة المالية للانتقال والتحول الديمقراطي وتوجيه وزارة المالية بوضع الترتيبات اللازمة لرصد التكلفة وتوفيرها.	جميع سكان البلاد من الذكور والاناث البالغين الراشدين.	حل الحكومة الحالية وتكوين حكومة انتقالية وتشكيل هياكل السلطة الانتقالية	تهيئه البيئة للتداول السلمي للسلطة وتحقيق الرضى المجتمعي.

	بمعنى أن مكون الحكومة الحالية تم التوافق والموافقة عليه من قبلهم جميعاً، ما يعني عدم منطقية استمرارية وصلاحية بقاء هذه الحكومة وبالذات في المرحلة الحالية والحرجة من التاريخ السياسي للبلاد، والذي طرأت عليه الكثير من التغيرات. السؤال المنطقي المنتظر الإجابة مفاده: ما هي المبررات المنطقية للاحتفاظ بهذه الحكومة والمحافظة عليها؟؟؟ وهي معينة بأمر التكليف والذي تجاوز في بعده الزمني القدر المتعارف عليه من منهج التكليف والموسوم بالزمن المحدود	ليسود الرضى والتراضي المجتمعي والتداول السلمي للسلطة.								

	وليس المفتوح كما هو عليه الحال الماثل... قد يشفع لبقاء واستمرار الحكومة الحالية كثرة الإيجابيات ورتل الانجازات المحققة، ولكن الحقيقة المؤكدة من الفشل والذي فندته هذه الورقة بتحليلاتها ودعم بشهادة عدد كبير من العلماء والكتاب والطبقة المستنيرة في البلاد، وخلاصة أقوالهم بأن أداء الحكومة تطغى عليه السلبية ولا توجد إيجابيات ملموسة اقتصادياً أو في معيشة المواطنين وتتساقط عليها موجة النقد الموجه إليها من كل الجهات والواجهات. عليه، نأمل أن يقف مجلس السيادة على منطقية المطروح										

	من الآراء حول الحكومة ويعجل بقرار حلها وتشكيل حكومة انتقالية بالأصالة مع تحديد قيد زمني للانتقال وتحقيق التحول الديمقراطي ورد أمر السلطة لملاكة الحقيقيين بالانتخاب ليجددوا من يحكمهم وكيف يحكمون.									

الرقم	النشاط	الهدف	المدخلات	الإطار الزمني	مساحة التغطية	جهات التنفيذ	التكلفة المالية	المستفيدين	المخرجات	الأثر المتوقع
3.	إلغاء سياسة التحرير الاقتصادي وإبطال قراراتها والاستعاضة عنها بنموذج سوداني لمشروع وطني خالص مقدم كمساهمة من قبل الباحث يحمل عنوان (المشروع القومي للسلام والتنمية الشاملة في السودان 2050م).	درء الأثار السالبة لسياسة التحرير الاقتصادي والاستعاضة عنها بالمشروع القومي للسلم والتنمية في السودان 2050م مقدم من قبل الباحث.	مسودة نظام وطني بديل يحتوي على الترتيبات اللازمة للإلغاء وخطوات الاحلال والابدال بالنظام الوطني الجديد.	مطلع العام 2025	جميع جوانب قطاعات ومؤسسات الاقتصاد القومي مركزياً وولائياً.	- مجلس السيادة - وزارة العدل - وزارة المالية - وزارة التجارة - وزارة الرعاية الاجتماعية - وزارة الداخلية - جهاز الأمن والمخابرات الوطني - مؤسسات التعاون على المستويين الاتحادي والولائي.	عمل التسويات القانونية والتعويضات المالية لاصحاب الحقوق والمتضررين من قرار الالغاء. القبول المبدئي لمقترح المشروع القومي للسلامة والتنمية الشاملة 2050، واخضاعه للدراسة توطئة لتنفيذه ويمكن وضع خطة تنموية شاملة تحتوي على البرامج والمشروعات وكم المدخلات والمخرجات والتكلفة المالية لخطط العمل المرصودة في الموازنات السنوية.	الاقتصاد القومي وعامة المواطنين على السواء.	التخلص من أضرار سياسة التحرير واستبدالها بنموذج سوداني وطني خالص.	تحقيق التعافي الاقتصادي وارساء قاعدة صلبة للانطلاقة التنموية والرفاهية المجتمعية.

4.	الاتجاه إلى تأسيس الدولة التنموية بتنفيذ المقترح التفصيلي المقدم في المشروع القومي للسلام والتنمية المستدامة في السودان 2050.	العمل على إنجاز متطلبات الدولة التنموية والرفاهية المجتمعية بتبني مقترح المشروع القومي للسلام والتنمية المستدامة في السودان 2050.	وضع الترتيبات اللازمة لمطلوبات التحول للدولة التنموية بتفعيل الاقتصاد المجتمعي.	مطلع العام 2025	جميع مجالات وقطاعات الاقتصاد القومي مركزياً وولائياً.	- مجلس السيادة - وزارة العدل - وزارة المالية - وزارة التجارة - وزارة الرعاية الاجتماعية - وزارة الداخلية - جهاز الأمن والمخابرات الوطني	بقبول وتنفيذ المشروع القومي للسلام والتنمية الشاملة في السودان 2050 يمكن وضع خطة تنموية شاملة تحتوي على البرامج والمشروعات وكم المدخلات والمخرجات والتكلفة المالية لخطط العمل المرصودة في الموازنات السنوية.	الاقتصاد القومي وكل المواطنين السودانيين في كل بقاع البلاد.	برنامج متكامل لتحويل الاقتصاد القومي لاقتصاد مجتمعي لإنجاز اهداف الدولة التنموية.	تحقيق التنمية الشاملة وبلوغ الرفاهية والرضى المجتمعي.

الرقم	النشاط	الهدف	المدخلات	الإطار الزمني	مساحة التغطية	جهات التنفيذ	التكلفة المالية	المستفيدين	المخرجات	الأثر المتوقع
5.	تحسين مؤشرات الأداء الكلي بتطبيق مقترح تقوية العملة الوطنية المقدم من الباحث.	العمل على تقوية العملة الوطنية وتحسين اداء المؤشرات الاقتصادية الكلية.	نتطلع من جهات الاختصاص تبني مقترح متكامل مقدم من قبل الباحث يهدف إلى تحقيق مطلوب تقوية العملة الوطنية وتحسين اداء المؤشرات الاقتصادية الكلية.	مطلع العام 2025	العملة الوطنية والاقتصاد القومي بكامل قطاعاته ومكوناته بمجالاتها.	- مجلس السيادة - وزارة المالية - وزارة التجارة الخارجية - وزارة الداخلية - جهاز الأمن والمخابرات الوطني	تقدير التكاليف المالية لمتطلبات البرامج المدرجة في مقترح التقوية	الاقتصاد القومي وعامة المواطنين	برنامج متكامل لتقوية العملة الوطنية وتحسين المؤشرات الاقتصادية الكلية	بلوغ التعافي الاقتصادي وتحسن اداء المؤشرات الاقتصادية الكلية بعملة وطنية وقوية ومستقرة في سعر صرفها مقابل العملات الاجنبية

.6	المعالجة العاجلة والآجلة لأوضاع الولايات الطرفية بتوفير احتياجاتها الأساسية.	توفير الاحتياجات الأساسية للولايات الطرفية بدعم مباشر من الدولة بجانب العمل على تقليل تكاليف الترحيل التي يسببها النقل البري ويتحمل مواطني الولايات اعبائها في الاسعار.	اتخاذ قرارات سيادية بتقديم دعومات مباشرة للولايات الطرفية بجانب تحمل الدولة نسبة مقدرة من التكاليف المضافة للسلع والمتمثلة تحديداً في شتى مسميات الرسوم الحكومية وتكاليف الترحيل .	مطلع العام 2025	جميع سكان الولايات الطرفية	- مجلس السيادة - وزارة المالية - وزارة التجارة - وزارة الرعاية الاجتماعية	يمكن تحديد قدر الدعم الفاعل الذي يترك أثراً ويحدث اختراقاً في الأوضاع الاقتصادية للولايات الطرفية	الولايات الطرفية والمكونات السكانية فيها.	دعم نقدي وعيني من الدولة للولايات الطرفية.	تحسن الأوضاع الاقتصادية لسكان الولايات الطرفية
.7	معالجة إفرازات التحرير الاقتصادي في الواقع المعيشي للمواطنين بتوفير السلع الأساسية، وضبط الأسواق، ومحاربة الوسطاء والسماسرة وتجار العملة بالحزم والحسم الشديدين.	وضع خطة اسعافية لمعالجة الافرازات السالبة لتطبيق سياسة التحرير الاقتصادي.	إعداد دراسة تقييمية وتقويمية لسياسة التحرير الاقتصادي.	مطلع العام 2025	المجالات الاقتصادية والاجتماعية	مجلس السيادة وزارة المالية وزارة الرعاية الاجتماعية	-	الاقتصاد القومي وعامة المواطنين	تحديد التأثيرات السالبة على المجالات الاقتصادية ومعالجتها	احداث الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي

الرقم	النشاط	الهدف	المدخلات	الإطار الزمني	مساحة التغطية	جهات التنفيذ	التكلفة المالية	المستفيدين	المخرجات	الأثر المتوقع
.8	إعادة هيكلة القطاع المصرفي وتقليص حجم رأس المال الأجنبي المستثمر فيه إلى نسبة لا تتجاوز 20% من رأس المال الكلي المدفوع وذلك لتمكين الدولة من السيطرة عليه وتوجيهه لمطلوب التعافي الاقتصادي وبلوغ التنمية الشاملة والرفاه المجتمعي.	إعادة هيكلة القطاع المصرفي لتحقيق هدف السيطرة شبه المطلقة عليه من قبل الدولة للتقليل من أضراره على الاقتصاد ومعاش الناس وتوجيه موارده لخدمة غرض التعافي الاقتصادي والتنمية الشاملة في البلاد.	قرار عاجل بإعادة الهيكلة والجاهزية بمتعلقات التسويات القانونية والتعويضات المالية للمستثمرين الأجانب وذلك بمبرر الاستفادة القصوى منه في نهضة البلاد ودرء الاضرار الاقتصادية والأمنية المترتبة على رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة فيه.	مطلع العام 2025	كامل القطاع المصرفي في السودان.	- مجلس السيادة - وزارة المالية - جهاز الأمن و المخابرات العامة - وزارة العدل	تحسب التعويضات المالية في راس مال المصارف السودانية للمستثمرين الأجانب.	الاقتصاد القومي وجميع سكان البلاد.	قطاع مصرفي وطني تتحكم فيه الدولة بنسبة 80% ما يمكنها من توجيهه لخدمة الاغراض التنموية وتجنب الاضرار الناتجة عن معاملاته السالبة.	امكانية توجيه القطاع المصرفي لتحقيق التعافي الاقتصادي وبلوغ التنمية الشاملة والرفاه المجتمعي.